الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد لمين دباغين سطيف2

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم علم الاجتماع

مطبوعة بيداغوجية بعنوان:

محاضرات في مقياس :
الخدمة الاجتماعية العائلية

لطلبة السنة الأولى ماستر علم اجتماع: الخدمة الاجتماعية

إعداد الدكتور:
العمري عيسات
أستاذ محاضر ب

السنة الجامعية: 2016-2017

فهرس المحتويات

مدخل عام 5

الفصل الأول: الأسرة كمؤسسة اجتماعية من منظور بنائي وظيفي

أولا: المؤسسة الاجتماعية والتنشئة الاجتماعية مدخل مفاهيمي.....7

1- تعريف المؤسسة الاجتماعية.....7

2- خصائص المؤسسات الاجتماعية.....7

3- أنواع المؤسسات الاجتماعية.....8

4- أهداف المؤسسات الاجتماعية.....9

ثانيا: الأسرة كمؤسسةاجتماعية.....10

1- في مفهوم الأسرة.....10

2- خصائص الأسرة 12

3- وظائف الأسرة.....13

أ- الوظيفة البيولوجية..... 13

ب- وظيفة التنشئة الاجتماعية..... 13

ج- الوظيفة النفسية.....19

د- الوظيفة الاجتماعية.....19

هـ- الوظيفة الإقتصادية.....20

و- الوظيفة التعليمية التربوية.....20

ز- الوظيفة الروحية والدّينية 20

ثالثا: أنماط وأشكال الأسرة..... 21

1- الأسرة الممتدة..... 21

2- الأسرة النووية.....21

3- الأسرة المشتركة 22

رابعا: العوامل المؤثرة في التنشئة الأسرية 22

1- اتجاهات الوالدين.....22

2- البيئة الأسرية..... 22

3- الإخوة.....23

خامسا: التفاعل الأسري وأثره على التنشئة الاجتماعية 23

سادسا: أهمية الأسرة في التنشئة الاجتماعية **24**

سابعا: الأسرة الجزائرية، تطورها و خصائصها..... .....**24**

1- التطور التاريخي للأسرة الجزائرية 24

2- خصائص الأسرة الجزائرية ومميزاتها..... 26

الفصل الثاني: الخدمة الاجتماعية في المجال الأسري وأهم طروحاتها النظرية مقاربة تحليلية

أولا: في مفهوم الخدمة الاجتماعية العائلية(الأسرية).....30

ثانيا: خصائص ومميزات الخدمة الاجتماعية الأسرية.....31

ثالثا: أهمية الخدمة الأجتماعية في مجال الأسرة.....31

رابعا: أهداف الخدمة الاجتماعية الأسرية..... 32

1- أهداف وقائية..... 32

2- أهداف علاجية.....33

3- أهداف إنمائية.....34

خامسا: مرتكزات الفلسفة الإرشادية للأخصائي الاجتماعي.....38

سادسا: أبرز المنطلقات النظرية للخدمة الاجتماعية العائلية(الأسرية) مقاربة تحليلية.....40

1- نظرية الدور كمنطلق نظري للخدمة الاجتماعية الأسرية..... 40

2- مدخل التحليل البنائي الوظيفي.....43

3- نظرية العلاج الأسري.....46

4- نظرية الأزمة.....47

خاتمة.....**50**

فهرس المصادر والمراجع.....**52**

فهرس الملاحق.....**56**

مدخل عام:

يعرف المجتمع المعاصر تحولات رهيبة في شتى الميادين والمجالات الاقتصادية، السياسية والثقافية والاجتماعية..الخ، وإذا كان طبيعيا أن يحدث التغير كناموس كوني، فإن إفرازات وأثار هذا التحول تستدعي الوقوف والتأمل واليقظة الفكرية لاستجلاء ورصد بل وتدبر حقيقة ما يجري من أحداث على اختلاف تجلياتها، وذلك بغاية الفهم والخروج من صدمة التحول المفاجئ حينا والمفاجع أحيانا أخرى.

إن التغير الذي طال البنى الاجتماعية لم يقتصر على نسق بعينه؛ بل تسرطن في الجسم المجتمعي، وتفاوتت مستويات تأثيره من مجتمع لآخر، وذلك حسب درجة المناعة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي يحوزها كل مجتمع.

وإذا كانت الدول المتقدمة –إذا جاز الاصطلاح– قد قطعت أشواطا كبيرة في تفكيك العوامل والمسببات المحدثة للتغير الحاصل في مجتمعاتها، إن على المستوى التنظيري (المقاربات النظرية) أو الامبريقي (الأبحاث والدراسات الميدانية)، والتي أجريت حول العديد من المشكلات والظواهر الاجتماعية المرضية وعملت على ترجمة نتائجها إلى سياسات واستراتجيات قابلة للتنفيذ، فان المجتمعات العالم ثالثية مازالت لم تفك الارتباط في فهم حقيقة التحول والمتحول في مجتمعاتها، واكتفت باستيراد وتحويل وصفات جاهزة لحل وعلاج مشكلاتها، وبقيت بذلك سجينة رؤى نظرية وسياسات ولدت في بيئة لها خصوصياتها التاريخية الثقافية والاجتماعية، فكان أن فشلت في التشخيص والفهم، وتحصيل حاصل في العلاج.

وتعد الجزائر واحدة من مجتمعات العالم الثالث التي تعاني من عديد المشكلات الاجتماعية جراء هذا التحول، لا سيما في الجانب الاجتماعي، حيث برزت ظواهر اجتماعية مرضية دخيلة على المجتمع بدأت في التنامي وأصبحت تهدد كيان وأبنية المجتمع، ومنه استقراره وتماسكه الاجتماعي، ولعل من أهم الأنساق الاجتماعية التي أضحت مهددة بالتفكك نجد الأسرة كمؤسسة اجتماعية، والتي حظيت باهتمام خاص من قبيل حقول معرفية متعددة، من بينها علم الاجتماع، والخدمة الاجتماعية أحد الروافد العلمية له.

ولأجل فهم حقيقة التغير الذي طال هذه المؤسسة والعوامل المساهمة في إحداث ذلك، والمشكلات التي تهدد كيان هذا النسق وتحول دون أدائه الفعال لأدواره ووظائفه تأتي هذه المحاضرات في مقياس الخدمة الاجتماعية العائلية، كمحولة لتسليط الضوء عن دور الخدمة الاجتماعية حيال قضايا ومشكلات الأسرة كمؤسسة اجتماعية طبيعية، بإبراز أهم مداخلها النظرية واستراتجياتها المنهجية، مع الوقوف بشيء من التحليل عند ماهية المؤسسة الاجتماعية، ومختلف القضايا والرؤى النظرية المتعلقة بالأسرة عموما، والأسرة الجزائرية على وجه الخصوص.

الفصل الأول:

الأسرة كمؤسسة اجتماعية من منظور بنائي وظيفي

أولا: المؤسسة الاجتماعية والتنشئة الاجتماعية مدخل مفاهيمي

ثانيا: الأسرة كمؤسسة اجتماعية

ثالثا: أنماط وأشكال الأسرة

رابعا: العوامل المؤثرة في التنشئة الأسرية

خامسا: التفاعل الأسري وأثره على التنشئة الاجتماعية

سادسا: أهمية الأسرة في التنشئة الاجتماعية

سابعا: الأسرة الجزائرية: تطورها وخصائصها

أولا: المؤسسة الاجتماعية والتنشئة الاجتماعية مدخل مفاهيمي

1- تعريف المؤسسة الاجتماعية:

غني عن البيان أن المجتمع يتكون من مجموعة من الأنساق والمؤسسات، تقوم هذه الأخيرة بجملة من الوظائف والأدوار، تتحدد في اطار ثقافة المجتمع وايديولوجيته، قوانينه وأعرافه، وتسعى الى تحقيق أهداف ترسم سلفا بغاية خدمة المجتمع، هذا وتختلف هذه المؤسسات باختلاف نوعها وطبيعة الأدوار التي تؤديها، ويصطلح مدلول المؤسسة عموما على مظاهر السلوك الاجتماعي، التي تنظمها معايير وقيم وقوانين تتسم بالرسوخ القوي ، هذا وقد استخدمت لدى بعض علماء الاجتماع لرسم صورة توضح تعقدات القيم والمعايير والقوانين،أكثر من كونها نماذج للسلوك الفعلي، فجميع المجتمعات يمكن أن تحلل إلى مجالات مؤسساتية يسهل تناولها، مثل: الأسرة والقرابة والمؤسسات الاقتصادية والسياسية والثقافية، أين تعمل كأجهزة ناظمة للحياة الاجتماعية. (مختاري عادل وآخرون،1999،ص334).

هذا وقد دلت الممارسة الميدانية لسنوات طويلة بالدول المتقدمة،أن كفاءة المؤسسات الاجتماعية في تحقيق أهدافها مرتبط أساسا بكفاءة إدارتها، والتي تعد آلية فعالة لإنجاز وتحقيق أهداف السياسات الاجتماعية. (محمد عبد الفتاح: ،1997،ص14).

كما تعتبر المؤسسة منظومة تتكون من مجموعة من الأدوار والسلوكيات المترابطة التي تم تنظيمها من أجل القيام باشباع حاجات اجتماعية هامة أو أداء وظائف محددة.

وتأسيسا لهذا كله فالمؤسسة الاجتماعية هي عبارة عن أسلوب أو طريقة تنفرد بصبغتها الاجتماعية التي أقرت وجودها الأعراف والقوانين الرسمية ، فأضحت تتميز بالاستقرار.(جلال الدين الغزاوي،1996،ص20 ،21).

2- خصائص المؤسسات الاجتماعية:تتميز هذه الأخيرة بجملة من الخصائص نوجز أهمها فيما يلي: (هناء حافظ بدوي: ص120-121).

-السياسات: وهي جملة القواعد والتعليمات والشروط المتعارف أو المتفق عليها يسترشد بها الأفراد طوعا أو قهرا في أدائهم للأعمال أو في استخدامهم للإمكانات.

-النظم والإجراءات: وهي الطرق والخطوات والمراحل المخططة لأداء الأعمال وفقا لتدفق أو تطور ما اصطلح على تسميته الروتين.

-تدرج السلطة: وذلك بوجود هيكل تنظيمي بهذه المنظمات يأخذ شكل هرمي، يهدف إلى تحقيق صفة الانتظام في المنظمة والمحافظة على أدائها لوظائفها وأدوارها.

–الانتظام: وذلك بأن يتصف العمل بهذه المنظمات بالاستمرارية البنية على أسس سلسة ومنتظمة تخدم أهداف وأغراض المؤسسة.

–الترابط: يتطلب التخصص الدقيق في العمل إيجاد نوع من الترابط التنسيق والتناغم بين المهام المختلفة للعاملين بها لتحقيق الناتج النهائي.

–الإمكانات: ونعني بها كل الموارد والطاقات والمعارف والمعلومات والعلوم (مدخلات)، التي تمتلكها المؤسسة وتستثمرها في مزاولة أنشطتها.

–الهدف: تضطلع المنظمات بمهام مختلفة تتمثل أساسا في تخصيص دقيق للأدوار الاجتماعية، وتقديم واضح لأنواع الأنشطة المتعددة.

3– أنواع المؤسسات الاجتماعية:

تعددت وجهات نظر الباحثين في تصنيف المؤسسات، فمنهم من اتخذ نوعية الهدف الذي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها كمعيار، ومنهم من اتخذ نوع الوظيفة التي تقوم بها المؤسسة، في حين صنفها البعض الأخر بناء على الناتج وطبيعته... الخ، ومن بين هذه التصنيفات نذكر على سبيل المثال–لا الحصر– التصنيفات التالية:

أ– **تصنيف المؤسسات وفقا لتنوع الوظيفة التي تقوم بها:** قام بارسونز بتصنيف هذه المؤسسات حسب نوع الوظيفة التي تقوم بها إلى أربع أنواع وهي: (أحمد مصطفى خاطر: 1990، ص32–33).

– **المؤسسات الاقتصادية:** وتشمل كل المؤسسات التي ترتبط وظيفتها بأعمال وخدمات اقتصادية مثل: المصانع والبنوك.

– **المؤسسات السياسية:** وتشمل كل المؤسسات التي ترتبط مهامها بالأعمال السياسية مثل: الأحزاب والتجمعات السياسية.

– **المؤسسات التكاملية:** وتشمل كل المؤسسات التي تعمل على التنسيق بين مختلف المؤسسات وحل الصراع بينها.

– **المؤسسات المحافظة:** وتشمل كل المؤسسات التي تعمل للحفاظ على الحياة البشرية والقيام بعملية التنشئة الاجتماعية: كالأسر والمدارس والمساجد.

ب– **تصنيف المؤسسات الاجتماعية وفقا لتبعيتها:** وتقسم إلى:

– **مؤسسات اجتماعية أهلية:** يشرف عليها الأهالي وتعتمد في تمويلها على التبرعات والجهود التطوعية الخيرية.

– **مؤسسات اجتماعية حكومية:** تشرف عليها الدولة وتعتمد على الضرائب في تمويلها وميزانية الدولة.

- **مؤسسات شبه حكومية (مشتركة)**: وهي خليط من جهود الأهالي وجهود الدولة والهيئات الحكومية،من حيث الخدمة يمكن إدراج المؤسسات التي تقدم الخدمة للفرد، مثل مؤسسات الأسرة والطفولة،ومؤسسات تخدم الجماعات مثل: الأندية ومراكز الشباب، ومؤسسات خاصة تقوم بتنسيق الخدمات الاجتماعية مثل مجالس الهيئات الاجتماعية (محمد فريد: 2000، ص265).

4- **أهداف المؤسسات الاجتماعية**:ويمكن إجمال أهم هذه الأهداف فيما يلي (هناء حافظ بدوي: 2002، ص127-129):

-الأهداف الخاصة بالعملاء: وهي التي ترتبط بالعملاء أو المواطنين الذين يتلقون خدماتها، ولا بد أن تكون هذه الأهداف متفقة مع أهداف المواطنين وطبيعة احتياجاتهم كالخدمات التي تقدمها المؤسسات المتخصصة في رعاية المعاقين.

-أهداف المشاركين: وتتعلق بمن يشارك في استمرار المنظمة في المجتمع وخاصة في مجال التمويل.

-الأهداف المتعلقة بالنسق: وهي الأهداف التي تضمن للمؤسسة تحقيق توازنها واستقرارها، وتتضمن الموارد المالية أو البشرية أو التكامل بين الوحدات البنائية للمنظمة.

-الأهداف الإنتاجية: ويقصد بها نوعية الخدمات التي توفرها المؤسسة للعملاء.

-الأهداف المعتمدة (الثانوية): وهي الأهداف المرتبطة بالوظائف الأساسية في المنظمة والتي ليس لها علاقة مباشرة بالأهداف العامة.

- الأهداف الاجتماعية: وهي الجهود التي تبذلها المؤسسة لاكتساب الشرعية في المجتمع لتحسيس أفراد المجتمع بأهم احتياجاتهم التي تعمل المؤسسة على إشباعها وتحقيقها، وبذلك تلقى الدعم والمساندة من طرف أفراد المجتمع.

ونشير في الأخير الى أن مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وبالخصوص مؤسسة الأسرة لها من الخصوصية ما يجعلها تتجاوز حدود الاجراءات الرسمية والقوانين الوضعية، على اعتبار أنها نسق طبيعي، مرتبط بالسنة الكونية والفطرة الالهية، لذلك كل تنميط وتوصيف للأهداف المرتبطة بهذا النسق يبقى قاصرا في اعطاء هذه المؤسسة حقها من الاهتمام، فصناعة الانسان تتم في المقام الاول بالبيئة الأسرية، الحاضنة لانسانية الانسان وسر وجوده.

ثانيا: الأسرة كمؤسسة اجتماعية:

1- في مفهوم الأسرة:

تكتسي الأسرة كنسق اجتماعي مكانة خاصة في المجتمعات الإنسانية بسبب قدمها وثباتها والآثار التي تتركها؛ حيث تقوم بواجبات متعددة تخدم مصالح أفرادها، ومصالح المجتمع ككل، حيث تقوم بأدوار ووظائف لا يمكن لأي مؤسسة أن ينوب عنها في القيام بها، فهي المعلم الأول والأهم في حياة الطفل، والأكثر معرفة بمشكلاته، والصعوبات التي يعاني منها، لأن ما يتعلمه فيها يبقى معه طوال حياته، كما أنه يكتسب عن طريقها قيمه الاجتماعية ومعايير سلوكه، ويتأثر الطفل في تنشئته بالمستوى الاجتماعي، والاقتصادي لأسرته، وتجدر الإشارة إلى أن علماء الاجتماع ينظرون إلى الأسرة من زاويتين رئيسيتين هما:

- باعتبارها نسقا اجتماعيا يكون مع النظم الأخرى في المجتمع.

- باعتبارها جماعة اجتماعية أولية يرتبط أعضاؤها ببعض عن طريق رابطة الدم التي تربط الإباء والأبناء، والإخوة والأخوات، والأزواج بالزوجات.

ولعلّ التغيرات الجوهرية العميقة والمصاحبة للتسارع والتطور التكنولوجي، أثرت بدورها على جوانب الحياة بشكل عام والأسرة بشكل خاص، الأمر الذي دفع لظهور دراسات متخصصة في ميدان الاستقرار والتماسك الأسري، غايتها التخفيف من الآثار المترتبة على ذلك، مستندة إلى متغيرات متباينة في مستوياتها، وإسهاماتها، كبحث ودراسة الحالة الاجتماعية والاقتصادية، والخلفية الثقافية والتعليمية للوالدين وأفراد الأسرة، والعلاقات الزوجية والتماسك الأسري، وحجم الأسرة، وإبراز الدور الذي تضطلع به في ميدان العلاقات الاجتماعية والتفاعلية الأسرية والتماسك الأسري. بيد أنّ التحول الفعلي في هذا الميدان تجلى في إقدام الدارسين على بحث أثر المتغيرات السابقة الذكر في ترسيخ دعائم الاستقرار والتماسك الأسري أو تحليل لما قد تؤديه من دور في إحداث وتشكيل الضغوطات والتوترات المصاحبة لها.

وبالنظر إلى ما تفرضه طبيعة الخبرات والأحداث اليومية، وما يرافقها من تقلبات شتى على مستوى الفرد والجماعة، فإن الفرد يحتاج إلى قدر من عمليات الضبط والتحكم الذاتي ليتكئ عليها في تحقيق حالة من التوازن بين طاقاته، وإمكاناته الشخصية، والمؤثرات المحيطة به لتفادي تفاقم المشكلات النفسية والشخصية، ووصولا للانسجام والتوافق النفسي النسبي الذي تنتظم معه مقدرته على التعايش مع الواقع. هذا ما يلزم الأسرة لمواجهة أعباء الحياة بأبعادها وانعكاساتها مجتمعة التي تهدد الاستقرار والتماسك الأسري، ولن يتأت ذلك إلا من خلال مساعدة فريق من المختصين في مجال الخدمة الاجتماعية الأسرية (سهير أحمد كامل، شحاتة سليمان محمد: 2008، ص75).

وقد تعددت الرؤى في تحديد وضبط تعريف مانع جامع لها، وذلك لتباين المشارب النظرية واختلاف الحقول المعرفية للدارسين لهذا المجال، وعليه فإننا سنقتصر على بعض التعريفات، التي نعتقد أنها تؤدي المعنى البنائي والوظيفي لهذا النسق، ومن جملتها ما يلي:

– تعرف الأسرة على أنها: "جماعة اجتماعية يرتبط أعضاؤها ببعضهم البعض عن طريق روابط الدم أو الزواج، ويعيشون تحت سقف واحد، ويتفاعلون معا وفقا لأدوار اجتماعية محددة، ويحافظون على نمط ثقافي مشترك .(عبد اللطيف مصلح: 2004، ص37).

– الأسرة هي إحدى مقومات الوجود الاجتماعي في المجتمع الإنساني، وهي بذلك تعتبر نظاما عالميا و من مظاهر عالميتها أن كل مجتمع يجيز التزاوج بين الذكر و الأنثى مما يعطي الشرعية لميلاد طفل"(سناء الخولي، 1974: 42).

أما وليم أوجبرن فيرى أنها "منظمة دائمة نسبيا مكونة من زوج وزوجة وأطفال أو بدونهم، ويرى أن العلاقات الجنسية والوالدية هي المبرر الأساسي لوجود الأسرة، وأنها من المميزات في كافة المستويات الثقافية " (أحمد هاشمي، 2004: 31). ويعرفها كنجزلي دايفيز بأنها: "جماعة من الأفراد تقوم العلاقات فيما بينهم على أساس قرابة العصب"(حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 2007: 92-93).

والأسرة "هي مجموعة من الأفراد يربطهم رباط الزواج، الدم، ويسكنون منزلا واحدا، يتفاعلون ويتصلون ببعضهم البعض من خلال أدوارهم الاجتماعية يحافظون على ثقافة عامة بينهم" (الوحيشي أحمد بيري، 1998 :50).

وهي كذلك: " المكان الأول للتنشئة الاجتماعية ولتكوين العلاقات الاجتماعية الوثيقة بين الطفل وأمه ثم العلاقات الأولية بين أبيه وإخوته، وهذه العلاقات تهيمن على سلوك الطفل حتى المراهقة؛ حيث يتحقق منها عند اكتمال نضجه وعادة ما تضعف العلاقات الاجتماعية كلما تقدمت الحضارة"(عبد اللطيف حسين فرج، 2007 :57).

وبناء على ما تقدم من تعاريف، فإننا نخلص إلى "أن الأسرة عبارة عن نسق اجتماعي طبيعي، يتكون من جانب بنائي، والآخر وظيفي، هذا النسق يحوي مجموعة من أفراد تربطهم علاقات الدم والقرابة، يعيشون في كنف هذا الوسط، والذي يحولهم بفعل التنشئة الاجتماعية من كائنات بيولوجية إلى كائنات اجتماعية ثقافية، ويدخلون في تفاعل علائقي من خلال ممارسة أدوار محددة سلفا، تضبطها معايير وقيم المجتمع الذي ينتمون إليه، بصرف النظر عن شكل الأسرة التي يعيشون فيها، سواء كانت ممتدة، أو نووية".

2 – خصائص الأسرة:

إن للأسرة خصائص متعددة تميزها عن باقي النظم الاجتماعية الأخرى منها:

– وجود علاقة جنسية زواجية بين الرجل والمرأة.

– صورة من صور الزواج أي: ترتيب نظامي تقوم على أساس هذه الرابطة الزواجية وتستمر على مرّ الزمن.

– نظام يتضمن طريقة لتحديد سلسلة النسب.

– وجود مجموعة قواعد تنظيمية رسمية و غير رسمية"(مراد زعيمي، 2006: 58).

– الأسرة هي أوّل خلية يتكون منها البنيان الاجتماعي لأي مجتمع، وهي أساس الاستقرار الإنساني واستقرار الحياة (مهدي محمد القصاص، 2008، ص43).

– تعتبر الأسرة الإطار العام الذي يحدد تصرفات أفرادها، فهي التي تشكل حياتهم وتضفي عليهم خصائصها وطبيعتها. (عبد المحي محمود حسن صالح: 2002، ص44).

– الأسرة نظام اجتماعي تؤثر فيما عداها من النظم الاجتماعية وتتأثر بها، فإذا كان النظام الأسري في مجتمع ما منحلا وفاسدا، فإنّ هذا الفساد يتردد صداه في وضعه السياسي وإنتاجه الاقتصادي ومعاييره الأخلاقية، وبالمثل إذا كان النظام الاقتصادي أو السياسي فاسدا، فإنّ هذا الفساد يؤثر في مستوى معيشة الأسرة وفي خلقها القومي وفي تماسكها. (مصطفى الخشاب: 1990، ص45).

– تعتبر الأسرة وحدة اقتصادية فقد كانت قائمة في القديم بكل مستلزمات الحياة واحتياجاتها، وكان نتاج الأسرة رهن استهلاكها، والأسرة مازالت تؤدي وظائفها الاقتصادية مع التطورات التي طرأت على نظامها.

ففي الأسرة الحديثة يتعين لكل فرد عمل اقتصادي وينظر معظم الأفراد إلى الأسرة الحديثة على أنها شركة اقتصادية بين عاملين هما الزوج والزوجة (سهير أحمد معوض: 2009، ص25).

– الأسرة وحدة إحصائية، أي يمكن أن تتخذ أساسا لإجراء الإحصاءات المتعلقة بعدد السكان، مستوى المعيشة وظواهر الحياة والموت وما إليها من الإحصاءات التي تخدم الأغراض العلمية ومطالب الإصلاح الاجتماعي. (زغينة نوال: 2008، ص215).

– الأسرة وحدة التفاعل الاجتماعي المتبادل بين أفراد الأسرة الذين يقومون بتأدية الأدوار والواجبات المتبادلة بين عناصر الأسرة بهدف إشباع الحاجات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية لأفرادها. (أحمد محمد مبارك الكندري 1992، ص25).

– الأسرة هي الوسط الذي اصطلح عليه المجتمع لتحقيق غرائز الإنسان، ودوافعه الطبيعية والاجتماعية، ومن ذلك حب الحياة وبقاء النوع وتحقيق الغاية من الوجود الاجتماعي، وتحقيق الدوافع الجنسية والعواطف والانفعالات الاجتماعية، ومنها عواطف الأبوة والأمومة والأخوّة وما إليها، وهذه كلها عبارة

عن قوالب ومصطلحات يحددها المجتمع للأفراد، ويستهدف من ورائها الحرص على الوجود الاجتماعي وتحقيق الغاية من الاجتماع الإنساني(مصطفى الخشاب: 1990، ص48).

لهذا نجد أن الأسرة بوصفها مؤسسة اجتماعية هي ضرورة حتمية لبقاء الجنس البشري واستمرار الحياة الاجتماعية.

– وللأسرة طبيعة مزدوجة تتمثل في أنّ كل من الزوج والزوجة يرتبط بأسرتين، يكون في واحدة منها الابن أو البنت، ويكون في الأخرى الأب أو الأم (حسن عبد الحميد أحمد رشوان: 2008، ص 95،96).

وإجمالا لهذا التوصيف لهذه الخصائص نشير إلى أنها ترتبط بالمرجعيات الثقافية والإيديولوجية الدينية، وعادات وقيم المجتمعات الإنسانية.

3– وظائف الأسرة:

أ– الوظيفة البيولوجية:

هي الوظيفة الأساسية للزوجين لتقوية العلاقات بينهما والمحافظة على النوع (زينب محمد حقّي ونادية أبو سكينة: 2009، ص22)، وهي تشمل الإنجاب والتناسل وحفظه من الانقراض وتختلف هذه الوظيفة باختلاف نوع المجتمع الذي توجد فيه الأسرة وباختلاف نوع الأسرة، واذا ما نظرنا بواقعية لهذه الوظيفة نجد أنها عرفت تغيرا رهيبا في بعض جوانبها، لا سيما في تحديد النسل، والاجهاض، واتئجار الأرحام، وأطفال الأنابيب..الخ.

ب– وظيفة التنشئة الاجتماعية:

قبل ضبط هذا المفهوم والتعرض لأهم التعريفات التي جادت بها مختلف الأطياف العلمية، يجدر بنا أن نشير إلى مسألة غاية في الأهمية تتعلق أساسا بالخلط والتوظيف لدلالات المفهوم مع بعض المفاهيم المقاربة له؛ من قبيل: التربية، التعليم، التعلم...والتي نعتقد أن الفيصل في تحديد وجه الاختلاف بينها يرتبط بطبيعة رؤيتنا لمن سيقع عليه فعل التنشئة الاجتماعية في بعدها التكاملي المعبر عن وجوب استحضار التصور الإنساني الذي يعكس المراحل والأطوار التي يمر بها الإنسان من جهة، وكذا مكونات هذا الأخير وطبيعة الإشباع للاحتياجات الخاصة بكل مكون وفي كل مرحلة من جهة ثانية.

وإن كنا نقر بصعوبة وتعقيد عملية التنشئة الاجتماعية، فإننا نزعم أن المقاربة الإنسانية لهذا الفعل (التنشئة الاجتماعية) والتي تحتكم لتقسيم المراحل التي يمر بها الإنسان في صورتها الشمولية التكاملية من شأنها تيسير الفهم العلمي والعملي الممارساتي لتحويل الفرد من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي ذو الأبعاد الثلاث (ماضي، حاضر ومستقبل).

وقبل الخوض في تحديد تصورنا لهذه المراحل التي يمر بها الإنسان وكذا مكوناته، وطبيعة تنشئته،سنحاول الوقوف بداية عند الدلالة اللغوية للمفهوم، ثم نسلط الضوء على بعض التعريفات لمفهوم التنشئة الاجتماعية في صورتها العامة.

– تعريف التنشئة الاجتماعية:

- **الدلالة اللغوية للتنشئة الاجتماعية:**

ورد في لسان العرب لابن منظور أن التنشئة من الفعل: نشأ، ينشأ، نشوءً ونشاءً؛ أي بمعنى: ربا وشبّ، فنقول نشأت في بني فلان، أي شببت فيهم (ابن منظور،جمال الدين أبو الفضل، ص170).

- **الدلالة الاصطلاحية للتنشئة الاجتماعية:**

جدير بالإشارة أن الاهتمام العلمي بالتنشئة الاجتماعية كمقاربة تاريخية يعود إلى أواخر الثلاثينيات وأوائل الأربعينيات من القرن الماضي، وإذا كان هذا المفهوم قد ارتبط أساسا بتعليم الصغار وتربيتهم فإن دلالات التنشئة الاجتماعية اتسعت بعد ذلك لتشمل كل الفئات العمرية على اعتبار أنها صيرورة دينامية مرتبطة بجميع مراحل الإنسان.

وحري بنا تأسيسا على ما تقدم الإشارة إلى أن هذا المفهوم تباين بتباين مقاربات العلوم التي بحثت فيه كعلم النفس الارتقائي وعلم الاجتماع والأنتروبولوجيا، لكن رغم تباينها إلا أنها تلتقي في اعتبار التنشئة الاجتماعية بمثابة الصيرورة التي تمكن الشخص من استنساخ العوامل السوسيوثقافية ليتشبع بها، ويوظفها لصقل شخصيته متأثرا بمختلف العوامل الاجتماعية والثقافية، وذلك بغية تحقيق التوافق مع خصوصية البيئة والوسط الذي يعيش فيه.

ولتسليط الضوء على دلالة هذا المفهوم سنحاول الوقوف عند بعض التعاريف على سبيل المثال–لا الحصر– كما يلي:

– تعرّف بأنها: "العملية التي يتعلم بواسطتها فرد ما طرائق مجتمع أو جماعة حتى يستطيع أن يتعامل معها، وهي تتضمن تعلم واستيعاب أنماط السلوك والقيم والمشاعر المناسبة لهذا المجتمع أو الجماعة" (عبد الله زاهي الرشدان: 2005، ص18).

– ويعرفها مرسي سرحان بأنها العملية الدالة على التفاعل الاجتماعي التي يكتسب الفرد فيها شخصيته الاجتماعية التي تعكس ثقافة مجتمعه.

– أما كاجان فيرى أن التنشئة "هي العملية التي تغرس في الطفل قيما وأنواعا من السلوك المناسب والملائم لمجتمعه". (عبد اللطيف مصلح: 2004، ص43).

– ويذهب فيليب ماير إلى أنّ "التنشئة الاجتماعية هي عملية غرس المهارات والاتجاهات الضرورية لدى النشء ليلعب الأدوار الاجتماعية المطلوبة منه" (مراد زعيمي: 2002، ص 12).

ويذهب حامد عبد السلام زهران إلى تعريف التنشئة الاجتماعية بأنها: عملية تعليم وتعلم وتربية تهدف إلى اكتساب الفرد طفلا فمراهقا، فشيخا، سلوكا ومعايير واتجاهات مناسبة، لأداء أدوار اجتماعية معينة تمكنه من مسايرة جماعته والتوافق الاجتماعي معها، وتكسبه الطابع الاجتماعي، وتيسر له الاندماج في الحياة الاجتماعية، بطريقة ملائمة (عبد السلام حامد زهران: 1977، ص13).

وبناء على ما تقدم من تعريفات للتنشئة الاجتماعية نستنتج أن كل هذه التعريفات تشير إلى العمليات التي تساهم في اندماج الفرد في مجتمعه من خلال اكتسابه للمعارف والاتجاهات والقيم الاجتماعية، كما تشير إلى العمليات التي تساهم في استمرار الحياة البشرية وتطويرها عبر انتقال منظومات القيم والتقاليد والمعتقدات الاجتماعية من جيل سابق إلى جيل لاحق، بيد أنه يبقى مع ذلك مفهوم التنشئة الاجتماعية أكثر دلالة وأكثر تعبيرا عن تفاعل الفرد مع المجتمع مقارنة مع المفاهيم الأخرى،وسنسعى لتوضيح هذه الدلالات أكثر من خلال التعرف على أهداف وحدود التنشئة الاجتماعية والعمليات التي تتضمنها، وأهم الطروحات النظرية التي حاولت إبراز أهمية فعل التنشئة الاجتماعية وفق تصورات متباينة المرجعيات والمرتكزات.

بالإضافة إلى ذلك أن فعل التنشئة الاجتماعية بهذه الدلالات لا تنحصر على نسق واحد بعينه، فهي عملية شاملة تسهم فيها مجموعة من الأنساق المجتمعية تختلف أدوار كل منها حسب طبيعة وظائفها (الأسرة، المدرسة، المسجد، المؤسسات الثقافية والرياضية .. الخ) لتتكامل وتتساند وظيفيا لتنشئة جيل، بل أجيالا تتفاعل علائقيا بينيا لخدمة المجتمع.

– أهمية التنشئة الاجتماعية للفرد والمجتمع:

تشير الأدبيات العلمية المهتمة بموضوع النشئة الاجتماعية إلى الأهمية البالغة التي تكتسيها هذه العملية؛ وعموما يمكن إجمال ذلك في: (مراد زعيمي: مرجع سابق، ص 12–14).

إنّ الإنسان كمخلوق متميز بركائز واستعدادات فطرية، لا يستطيع الحياة منعزلا عن غيره، إلا أنه لا يشعر دائما بالحاجات التي تفيد المجتمع، فقد يكون أحيانا ضد ما يمليه عليه المجتمع، ولما كان المجتمع يريد أن يجعل سلوك الإنسان ونشاطه كله منسجما مع مصالحه الجماعية فقد كان لزاما أن ينشئ أفراده وينمي استعداداتهم و قدراتهم ويصقل مواهبهم حتى يمتثلوا ثقافته وأعرافه وضوابطه.

وتعد التنشئة الاجتماعية كذلك أهم العمليات الاجتماعية في حياة الفرد لأنها تحوّل الفرد من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي، فالإنسان لا يولد كائنا اجتماعيا، بل على المجتمع من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية صقله وتوجيهه حتى يتمكن من الحفاظ على فطرته وإبراز جوانب إنسانيته؛ وتوفر له الدعامة الأولى التي ترتكز عليها مقومات شخصيته؛ وتقوم بإكسابه خصائص مجتمعه كاللغة والعقيدة والعادات والتقاليد، مما يساعده على الاندماج والتكيف الاجتماعي.

كما أن بقاء المجتمع واستمراره مرهون ببقاء ثقافته واستمرارها؛ فالعقائد والقيم والعادات والتقاليد وكل ما يميز مجتمع عن آخر، لا يمكن الحفاظ عليه إلا إذا تم توارثه جيلا عن جيل، وتعتبر التنشئة الاجتماعية العملية التي يقوم المجتمع بواسطتها بغرس هذا الموروث الثقافي للجيل الجديد. كما أنّ التغيير الاجتماعي إنما يبدأ بالتغيير في المفاهيم والقيم والمعتقدات ثم السلوك، وهي أمور لا تتم إلا من خلال التنشئة الاجتماعية؛ فالمجتمع يعد بمثابة المخبر التي تتفاعل فيه المكونات البيو–اجتماعية والثقافية للأفراد

للحفاظ على كينونة وهوية الأمم والشعوب واستمرارية الحضارات،لاسيما أمام موجات التحول المتسارعة التي يعرفها العصر الراهن، عصر التكنولوجيات الرقمية والقرية الكونية.

– خصائص وعمليات التنشئة الاجتماعية:

تتسم التنشئة الاجتماعية بجملة من الخصائص الدالة على تشابكها وتعقدها، كونها ترتبط بالإنسان ببعديه الفطري الطبيعي والمكتسب الاجتماعي الثقافي، وإجمالا يمكن حصر أهم خصائصها وعملياتها كما يلي:

– تسهم التنشئة الاجتماعية في تشكيل و تحويل الإنسان من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي يملك المؤهلات الإنسانية والاجتماعية، بإنضاجه اجتماعيا،أين تعمل التنشئة الاجتماعية تكوين نوعية الفرد الذي يريده المجتمع وبناء الاتجاهات الاجتماعية المرغوبة و توريثها ونقلها وإعادة إنتاجها اجتماعيا عبر مختلف الأحقاب والأجيال.

– إنها عملية هادفية تعمل على تحقيق وإشباع مختلف الحاجات للأفراد، لا سيما الأطفال منهم؛ حيث تساعد في هذا الإطار على النمو الاجتماعي السليم لشخصية الطفل، ولعل من أبرز الحاجات التي تعمل التنشئة الاجتماعية على اشباعها كما أشار الى ذلك العديد من العلماء والمختصين :الحاجات الروحية والبيولوجية، الحاجة للأمن، الحاجة للمحبة، الحاجة للانتماء، الحاجة للتقدير، الحاجة للمعلومات والمعارف العلمية

عملية التنشئة الاجتماعية عملية تعلم للأدوار والمهارات الاجتماعية التي تساعد الفرد على التكيف مع محيطه الاجتماعي وإشباع حاجاته الاجتماعية، فالطفل لا يتعلم الحقوق والواجبات الاجتماعية، إلا إذا كان قد تعلمها من مصدر آخر من مصادر التنشئة الاجتماعية في المجتمع كما قد يتعلم الأشياء الحسنة والأشياء السيئة لأن الفرد في المجتمع ينقل النماذج السلوكية من محيطه الذي يعيش فيه ، وهذه النماذج تتحدد حسب البيئة الاجتماعية للفرد وهو ما يفسر تباين التفاعلات والتصرفات والسلوكات والأخلاق بين الأفراد في البيئة الواحدة، وحتى اختلاف عاداتهم وتقاليدهم من بيئة لأخرى وفق خصوصيات منبثقة عن التشرب الثقافي والاجتماعي المرتبط بالوسط المعيش (عامر مصباح: 2003، ص 20).

إنّ التنشئة الاجتماعية صيرورة دينامية تشمل مجموعة من العمليات التنشيئية التي ترتكز على مجموعة من الأهداف والحاجيات، وباعتبارها تغير يصاحب الفرد خلال مراحل حياته تشمل عمليات مختلفة متعددة تؤدي إلى هذا التغيير، إنها محمول مجمل في مجموعة من العمليات التي تعبر على أنها عملية تعلم اجتماعي أو عملية توافق اجتماعي أو عملية نمو أو عملية تفاعل مستمرة ودينامية أو عملية مثاقفة... ومن جملة عملياتها الأساسية نذكر مايلي: (رشيد الكنوني: 2007،ص101-107).

– عملية تحول ونمو: يعتبر بعض الباحثين–بخاصة أولئك الذين ينتمون إلى حقل علم النفس الارتقائي– التنشئة الاجتماعية بمثابة عملية للنمو، يتحول الطفل خلالها من طفل متمركز حول ذاته، معتمد على الآخرين في إشباع حاجاته الفيزيولوجية إلى شخص ناضج يستطيع ضبط انفعالاته والتحكم في إشباع حاجاته بما يتفق والمعايير الاجتماعية التي تنشأ عليها، يدرك قيم المجتمع ويلتزم بها ويستطيع ربط علاقات اجتماعية سليمة مع بيئته.

إنّ التنشئة الاجتماعية من هذا المنظور عملية تؤدي دورا هاما في تحديد شخصية الفرد وسلوكه بل وفي تحديد نموه الشامل سواء كان فيزيولوجيا أو نفسيا أو اجتماعيا... وبطبيعة الحال، هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر إما ايجابيا أو سلبيا في نمو الفرد، مثل الوراثة والبيئة والغذاء والتعلم وأعمار الوالدين عند الإنجاب والأمراض والحوادث وغيرها.انها محصلة تفاعل عوامل ذاتية فردية، وموضوعية اجتماعية مجتمعية.

إنّ خلاصة القول هيأنّ التنشئة الاجتماعية عملية نمو تتأثر بمجموعة من العوامل،لكنها من جهة أخرى عملية تفاعل مستمرة وديناميةٍ.

– عملية تفاعل وديناميةٍ علائقية: إنها عملية تفاعل الفرد موضوع التنشئة الاجتماعية والأفراد الآخرين والجماعات التي يقتسم معها مجموعة من العلاقات، وهي من جهة أخرى عملية دينامية لكونها تتضمن التفاعل الدائم بين أطراف التنشئة الاجتماعية.

غير أن هذا التفاعل ليس تفاعلا سلبيا أحادي الجانب، بل هو تفاعل دينامي مبني على الأخذ والعطاء، على التأثير والتأثر،والتنشئة الاجتماعية هي أيضا عملية مستمرة؛ إذ لا تتوقف عند مرحلة عمرية معينة، إنها سلسلة من التغيرات المتتابعة التي تحدث لدى الفرد منذ ميلاده إلى مماته.صحيح أن هذه التغيرات تتباين من حيث النوع والكم خلال المراحل النمائية المختلفة، لكنها لا تتوقف،بل تمتد مع امتداد التجارب والخبرات الناتجة عن قنوات التنشئة الاجتماعية الجديدة، وهذه الحيثيات هي التي دفعت بالباحثين إلى اعتبار التنشئة الاجتماعية صيرورة دينامية تشمل مجموعة من العمليات الدائمة والمتسلسلة أهمها عملية التعلم الاجتماعي.

– عملية تعلم واكتساب اجتماعي: يعتبر العديد من الباحثين إن التنشئة الاجتماعية هي عملية تعلم اجتماعي، يتم خلالها التفاعل الاجتماعي بين موضوع هذه التنشئة والآخرين ، بحيث يكتسب الفرد الكثير من الخبرات والقيم والاتجاهات...

ويشمل مفهوم التعلم الاجتماعي كافة الأساليب التي يكتسبها الفرد من أسرته وبيئته من أجل بناء شخصية نامية متوافقة جسميا ونفسيا واجتماعيا، بدء بمواقف الرضاعة والفطام أو النظافة والتدريب على عمليات الإخراج أو الغذاء، وصولا إلى مواقف أخرى يبرز فيها تفاعل الفرد مع الآخرين في كافة مواقف الحياة.

إنها عمليات تعلم أو اكتساب أو تلقي... وغيرها من المفاهيم التي توضح التنشئة الاجتماعية صيرورة تعلم مستمر يتم خلالها تفاعل الفرد مع بيئته المادية والبشرية منذ ميلاده حتى مماته.غير أن حصر مجال التنشئة الاجتماعية باعتبارها مرادفا لمصطلح التعلم فيه نوع من التصور الضيق لدلالات هذا المفهوم، فالتنشئة الاجتماعية صيرورة تتألف من مجموعة من العمليات يشكل التعلم إحداها فقط.

– عملية تكوين وتشكل لهوية الفرد: تتم التنشئة الاجتماعية في إطار ثقافي معين،ومن خلال التفاعلات تتحدد معالم شخصية الفرد واتجاهاته وميوله وسلوكه وأدواره...كما تتحدد أيضا بفعل هذه التنشئة هويته. فهي عملية لا تنفصل عن عملية تكوين الهوية، إنها أكثر من عملية تعلم اجتماعي بسيط.

وهي مفهوم نفسي اجتماعي تتجاوز دلالاته الفهم السيكولوجي الضيق ولكونها صيرورة نمو مستمر وتفاعل دائم،يمكن اعتبارها أيضا عملية نمو شخصية الفرد وتكوين هويته في إطار النسق الاجتماعي الذي يعيش في كنفه، ويتفاعل مع سياقاته السوسيوثقافية ببعديها الزماني والمكاني.

– عملية صقل ومثاقفة اجتماعية: يقوم المجتمع بتنشئته الاجتماعية ويعمل على تحويل أفراده من كائنات بيولوجية إلى كائنات ثقافية واجتماعية، لذلك اعتبرت عملية التنشئة الاجتماعية عملية إكساب الفرد الصفات الإنسانية؛ حيث تؤثر ثقافة المجتمعات على شخصيته، بل وتعمل على بنائها؛ حيث ينخرط في نمط عيش الجماعة التي يعيش معها أو وسطها، ويخضع للالتزامات الاجتماعية، ويسعى إلى التوافق مع الآخرين ومع بيئته الاجتماعية، ويوائم بين ما يحدث في نفسه من تغيرات مختلفة وبين ظروف البيئة المحيطة به، وكل ذلك يتم عبر مراحل نمائية محددة.

وغني عن البيان أن الشخص الذي يتمثل ويتشبع بهذه الخصائص والعمليات، سيتمكن من الاندماج بسهولة بالتوافق والاندماج الاجتماعي والقدرة على التفاعل مع غيره، غير أننا نشير إلى أن هناك اختلافا بين الأشخاص في قابليتهم للاندماج في حياة الجماعة، هذه القابلية للاندماج تتأثر في اعتقادنا بعمليات وأساليب التنشئة الاجتماعية التي ترعرع الفرد على ضوئها، ونعتقد بان هذا الأمر هو الذي يفسر لنا لماذا يبدو بعض الأشخاص منشئين ومندمجين اجتماعيا، وبعضهم يقاوم كل الجهود المبذولة لتنشئتهم واندماجهم.

إنّ كل هذه العمليات تتضمن عنصرا مشتركا هو تحقيق اندماج اجتماعي لموضوع هذه التنشئة الاجتماعية، وبطبيعة الحال تتم هذه التنشئة الاجتماعية من خلال أساليب واليات تنشيئية معينة في مجموعة من المؤسسات المجتمعية المنوطة بدورها بجملة من الوظائف والأدوار تعمل على تأديتها وفق خصوصية وطبيعة احتياجات الشرائح المعنية بالتنشئة.

ج- الوظيفة النفسية:

تبرز أهمية الوظيفة النفسية للأسرة من خلال العمل على اشباع مختلف الاحتياجات العاطفية والتي تشكل سندا لقوة وصلابة شخصية أفرادها، لا سيما الأطفال ،وعليه"فلها أهمية قصوى في توفيرالرعاية النفسية للطفل، من حيث توفير الأمن والطمأنينة، والتي بدونها يتعرض لمشاعر القلق والخوف والإحباط"، مما يؤثر سلبا على طبيعة شخصيته، وعلاقاته بالآخرين. (عبد المنعم محمد حسين، 1985، ص40).

وعلى هذا الأساس فالسند العاطفي والوجداني البسيكولوجي الذي تقدمه الأسرة لأفرادها، لا يمكن أن يقدمه وسطا أخر بديلا، مهما كانت وسائله وامكانياته.

د- الوظيفة الاجتماعية:

للأسرة وظيفة اجتماعية بالغة الأهمية، فهي المؤسسة الأولى منذ الميلاد، تعمل على توفير الدعم الاجتماعي لأفرادها، فتحولهم من كائنات بيولوجية إلى كائنات اجتماعية، (العمري عيسات: 2009، ص154) عن طريق نقل أنماط ومظاهر من عادات وتقاليد وآداب وعقائد تساعده على الإندماج والتكيف مع أفراد المجتمع الذي ينتمي إليه، وتتم بواسطة مشاركة الفرد وتعايشه مع بيئته الأسرية. كما يتعلم الفرد أيضا معاني العلاقات الاجتماعية الأخرى، كمعنى الملكية الفردية والمشتركة، ويدرك الحقوق والواجبات ومعاني احترام الآخرين ومعاملتهم(صلاح الدين شروخ: 2004، ص72). بمعنى توجيه الفرد للتعامل مع أفراد مجتمعه و محاولة التكيف في محيطه.

كما تقوم كذلك بمساعدة الطفل على تعلمه المبادئ الأولية التي تساهم في التوافق الاجتماعي، عن طريق تجميع رغبات الأفراد وتوجيهها نحو أهداف غير متعارضة؛ بمعنى تعليم الفرد الواقعية في السلوك والموازنة بين ما هو مثالي من قيم و أخلاق ومبادئ،وبين ما هو موجود في المجتمع من معطيات محسوسة يعيشها و يحس بها. (مصباح عامر: 2003، ص85).

واستغلال هذه المسألة في تدريب الطفل وترويضه على السلوك الاجتماعي السوي، وكيفية استخدامه للمبادئ والقيم التي تلقاها من أسرته في الواقع الاجتماعي، وتعليمه الملاحظة وجمع الحقائق وتحليل تصرفات الناس والاستنتاج.

هـ- الوظيفة الإقتصادية:

إنّ الأسرة منذ التطور الصناعي في المجتمعات الحديثة تحولت إلى وحدات اقتصادية مستهلكة، بعد أن كانت وحدات منتجة في المجتمعات التقليدية، وهذا لا ينفي وظيفة الأسرة ،فهي وحدة اقتصادية متضامنة يقوم فيها الأب بإعالة زوجته وأبنائه.

ولكن الحياة في المجتمعات الحديثة أجبرت أفراد الأسرة على السعي للعمل خارج محيط الأسرة، فنزلت المرأة إلى ميدان العمل وشاركت في إعالة الأسرة ومساعدة زوجها في تحمل مسؤوليات المعيشة.

(خيري خليل الجميلي: 1993، ص26).

وأصبحت بذلك تمثل وحدة إنتاجية في الريف ووحدة استهلاكية في المدن (حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 2007 :105).

و– الوظيفة التعليمية التربوية:

"الأسرة وحدها كانت هي المؤسسة التي تشرف على التربية و تعليم أطفالها من مختلف النواحي وفق ما تشاء و من دون تدخل من جانب أيّة سلطة من سلطات المجتمع ، فقد كان بيت الأسرة يمثل مركز التعليم حيث يتعلم الأطفال داخل نطاق الأسرة حرفا و مهنا معينة ، إذا كانت هناك حاجة التعليم لا يقدر عليه الآباء و الأمهات فقد تؤجّر الأسرة معلما لأبنائها ،وغالبا ما يعيش هذا المعلم في الأسرة." (الوحيشي أحمد بيري، 1998 :71)

وباعتبار أن الأسرة هي المحدد الأول في التنشئة الاجتماعية فهي التي تقوم بتعليم أطفالها في أعمارهم الأولى و تربيتهم، كما تكسب الأسرة الطفل الكثير من العادات الاجتماعية، والأخلاقية، والدينية، غير أن هذه الوظيفة قد تغيرت في الوقت الراهن ببروز مؤسسات أخرى تشارك الأسرة في الفعل التربوي والتعليمي، كمؤسسة رياض الأطفال، وبعض المؤسسات الخاصة.

ز– الوظيفة الروحية والدّينية:

إنّ للوضع الدّيني للأسرة أثره العميق في تنشئة الأطفال وتربيتهم وتزويدهم بالقيم الدينية، من شعائر وأحكام ومناهج من شأنها أن تعزز لديه أخلاقا فاضلة ومعايير أخلاقية، كذلك الأخذ بالقيم الإنسانية إلى حب الخير وحب الشر. فالطفل يدرك ذلك ويحسه من خلال تفاعله في جماعته المتدينة، فينمو بذلك على نحو يمارس فيه العمل المنتج، ويحكم ضميره في القضايا المختلفة مستندا إلى الإطار الدّيني والخلقي.

فالطفل إذا نشأ في اتجاه مخالف، بمعنى في جماعة تهتز فيها القيم الدينية والمعايير الخلقية السليمة، تنمو معه بذور الشر والانحراف الخلقي الذي تنعكس أثاره في مواقف الحياة في المجتمع (عبد القادر القصير: 1999، 71).

ثالثا: أنماط وأشكال الأسرة:

يتفق الكثير من العلماء حول تقسيم الأسر إلى ثلاث أنواع كمايلي:

1– الأسرة الممتدة:

هي الأسرة التي تتكون من تجمعات للأسرة النواة و يطلق عليها أحيانا اسم الأسرة الدموية أو الأسرة المتصّلة، و الجدير بالذكر أن شكل الأسرة الممتدة هو الذي كان شائعا في الماضي في معظم المجتمعات.(سناء الخولي ، 1974 :65).

يعرفها "مصطفى بوتفنوشت" كما يلي: (هي من الأسر الزواجية تعيش وعدة أجيال تعيش تحت سقف واحد، إذ نجد من 20 إلى 60 شخصا أو أكثر، تسمى عند الحضر بـ "الدار الكبرى " وعند البدو بـ"الخيمة الكبرى" (Mustapha Boutefnouchet :, 1982P40)، فهي تضّم جيلين أو أكثر الوالدين وأبناؤهما الغير المتزوجين وعلى الأقل احد أبنائهما المتزوجين وأطفاله وفي بعض الأحيان البنات المتزوجات، وأزواجهن، و أطفالهن، وربما بعض الأقارب الآخرين. وهذا النوع من الأسر سائد في كثير من المجتمعات العربية حتى عهد قريب خصوصا في المناطق الريفية. (مهدي محمد القصاص: 2008، 43).

وللأسرة الممتدة مميزات هي: أنها توفر نوعا من الرعاية لأبنائها على مختلف أعمارهم فهي ترعى وتعتني بكبير السن وبالمريض، وبالعاطل عن العمل: أي أنها لا تترك أفرادها يواجهون مصاعب الحياة لوحدهم.توفر بيئة اجتماعية قوامها الألفة، والمودة والرحمة كل فرد فيها يشعر بنوع من الالتزام نحو الأفراد الآخرين في الأسرة.

كما أن أفراد الأسرة الكبار البالغين يمثلون دور النموذج والمثال الذي يحتدي به الأطفال ويشعرون بالاستمرارية التاريخية، والاجتماعية(الوحيشي أحمد بيري، 1998 :57–58).

2– الأسرة النووية:

إن الأسرة النووية بتعريف مختصر: هي جماعة اجتماعية مكتفية ذاتيا تتكون من الأب والأم والأطفال الغير متزوجين الذين يعيشون معا وهي تمثل أصغر أنواع الأسر وقد تتكون الأسرة النووية من شخصين أو أكثر الذين يرتبطون برابط الدم، التبني، أو الزواج أو الذين يشتركون في سكن واحد يؤدّون وظائفهم في وحدة اقتصادية واحدة، وتتكون الأسرة النووية عادة من جيلين، إذ عندما يكبر الأطفال يتحملون المسؤولية، وينتقلون من أسرة والدهم ليكوّنوا أسرهم النووية الخاصة ،و بوفاة الوالدين تنتهي الوحدة الأسرية الأصلية،و تعتبر مزايا و خصائص الأسرة النووية هي عكس تماما من مزايا الأسرة الممتدة" (الوحيشي احمد بيري، 1998: 60).

كما تعد بنية مكونة من الرجل والمرأة وأطفالها غير المتزوجين، والذين يعيشون في بيت واحد، وهذا النموذج من الأسرة يتزايد انتشارا في المجتمعات الحضرية، وتميل الأسرة النووية إلى التقليل من الولادات وذلك لأن وقت الزوجين محدود ودرجة تعليمهما تدفعهما إلى التقليل من الولادات (أحمد محمد مبارك الكندري: 1992، 34،35).

3– الأسرة المشتركة:

وهي تتكون من أسرتين نوويتين أو أكثر ترتبط ببعضها خلال خط الأب أو الأم، أي من خلال علاقة الأب والإبن أو الأخ وأخيه، وكذلك الأخ وأخته، وتكاد الإقامة المشتركة تكون هي القاعدة، وقد تصطحب ببعض الإلتزمات الاقتصادية والإجتماعية المشتركة (خيري خليل الجميلي: 1993، 15).

رابعا: العوامل المؤثرة في التنشئة الأسرية:

التنشئة الأسرية هي عملية تفاعل بين مجموعة من الفواعل، التي تؤدي محصّلة تفاعلها إلى انبثاق نموذج سلوكي معين و لذلك يتأثر سلوك الأطفال تأثرا كبيرا بالخيارات الاجتماعية التي مروا بها في الحياة الأسرية الأولى.

فالطفل الفرد و باعتباره شريحة من شرائح المجتمع فانّ التنشئة الأسرية تؤثر فيه كثيرا، ويمكن تحديد العوامل المؤثرة في عملية التنشئة الاجتماعية (عامر مصباح، 2003 :87 -89) على النحو التالي:

1- اتجاهات الوالدين:

يقصد باتجاهات الوالدين مجموع الأساليب و الأنماط التي تتبع في عملية التنشئة الاجتماعية للأطفال سواء كانت هذه الاتجاهات عفوية أو مقصودة، وتتأثر اتجاهات الوالدين في التنشئة الاجتماعية بمجموعة من العناصر: كالقيم الثقافية، التي يحملها الوالدان، وما يتعلق بها من توقع وإدراك الوالدان والرضا عن الدور الاجتماعي لكل منهما، والتوقعات الزوجية والتكامل في الأدوار الأسرية بين الزوجين، والرضا بجنس الصغار، وعددهم وطباعهم الأخلاقية، وتضحية الوالدين من اجل توفير الضرورات المعيشية للأطفال، كل هذه الأمور تؤثر في أسلوب الوالدين في تنشئة أطفالهم.

فإذا كانت درجة العدوانية مرتفعة في سلوك الآباء، واستعمالهم لوسائل تسلطية في ضبط سلوك الأطفال، فهذا يؤثر بشكل نموذجي في سلوك الأطفال وعاداتهم و تشير الكثير من الدراسات إلى أن درجة الارتباط والدّفء في العلاقة بين الأطفال والآباء، قد تؤدي بالطفل إلى أن يكون ذا سلوك مستأسد على الآخرين، آو ضحية لاعتداء غيره.

غير أن ما ذهب إليه الكاتب في قوله: أن الآباء عندما يستعملون أسلوب التسلط في تقويم، وتعديل سلوك الأطفال يؤدي في النهاية إلى سلوك نموذجي؛ غير صحيح لان "الكبت يولد الانفجار".

2- البيئة الأسرية:

البيئة المنزلية و ما تتضمنه من علاقات اجتماعية داخل الأسرة، والتفاعلات الأسرية، والسّمات العاطفية التي تصبغ هذه العلاقات إمّا دفء، أو برودة، كل هذه الخصائص لها تأثير كبير في عملية التنشئة الاجتماعية الأسرية وذلك إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الطفل يحمل،ويتشرّب الأنماط السلوكية، والسّمات السيكولوجية في خضم تفاعل العلاقات الأسرية؛ بشكل تلقائي عفوي، وتتحدد البيئة المنزلية من خلال السعادة الزوجية التي تؤدي إلى تماسك العلاقة بين الزوجين التعاون بينهما، والتكامل في الأدوار الاجتماعية،و سد كل من الفراغات التي يخلفها الآخر، وربط المصير بالمصير، فهذه المظاهر السلوكية بين الزوجين ؛ تؤدي بالطفل تلقائيا إلى أن ينمو نموا صحيا في شخصيته على عكس البيئات المنزلية المشحونة بالعداء، والصراخ، والضرب، وعدم التفاهم، وتفاقم العلاقات العدائية؛ فإنها تؤدي بالطفل إلى اضطراب في شخصيته، وإلى التشرد وبغض الوالدين، ونمو روح الكراهية، والانتقام، والهروب

من البيت؛ حيث تؤكد كل النتائج و المعطيات والبحوث في علم النفس وعلم الاجتماع أن الطفل الفرد من خلال علاقاته مع محيط البيئة المنزلية التي يعيش فيها يكوّن نمط سلوكه، فيكون إمّا ايجابي، وإمّا سلبي.

3- الإخوة:

العامل الثالث المؤثر في عملية التنشئة الأسرية، هو الأخوة، وعلاقة بعضهم ببعض، فطبيعة العلاقة بين الأبناء أنفسهم و طبيعة التفاعل بينهم، تساهم في تحديد توجهات الأطفال في حياتهم المستقبلية. فإذا كان هناك تؤثر في العلاقة و أنانية في التعامل وعدم تحمل الأبناء لبعضهم البعض، يؤدي هذا بالأبناء إلى التفكير في الاستقلال عن الآسرة، والى مغادرتها والهرب من جوها، وربما يؤدي إلى النفور التام من التعامل مع بعضهم البعض، ويجب أن لا نغفل أن توافق العلاقة بين الأبناء أو توترها يرجع إلى طبيعة المعاملة "معاملة الوالدين للأطفال"، فإذا اتسمت معاملة الوالدين بتفضيل طفل على طفل، فهذا الأمر من شانه أن يثير روح التنافس و الغيرة بين الإخوة؛ وهذا ما يصطلح عليه بصدمة المفاضلة.

خامسا:التفاعل الأسري وأثره على التنشئة الاجتماعية:

نقصد بالتفاعل الأسري تلك العلاقات التي تتكون بين أعضاء الأسرة وتكون محل جذب وارتخاء وأخذ وعطاء. ولكي يتعلم الطفل من هذا الجو الأسري، لابد من توفر مجموعة من الشروط:

1- أن يشعر الطفل في الأسرة أنه مقبول اجتماعيا، ومحبوب من قبل والديه و مرغوب فيه حتى يتهيأ نفسيا لقبول ما يلاحظه داخل الأسرة،ويملك جميع قدراته العقلية والنفسية ليعي ما يطرح عليه من نماذج سلوكية،وآداب،و توجهات اجتماعية.

2- أن تكون الأسرة المحيط الاجتماعي الأول الذي يتعامل معه الطفل، وينمي فيه قدراته الفكرية، والنفسية، ويتعلم فيه الخبرات الاجتماعية، و كيفية بناء العلاقات الاجتماعية مع الآخرين وتكون ذلك عن طريق اللعب و مشاركة رفاقه و أعضاء أسرته في فرحهم و لهوهم.

3- أن تكون الأسرة المحيط الذي يتعلم فيه الطفل كيف لا يكون أنانيا ومحبا لذاته ويتحقق هذا عن طريق مقاسمة إخوته حب والديه وعطفهما وكذا قبول راية مرة ورفضه مرة أخرى، وايجابة طلباته مرة وعدم فعل ذلك مرة أخرى.

4- يجب أن يكون محيط الأسرة هو المحيط الذي يلقن فيه الطفل المبادئ الأولية للتعامل مع المجتمع ويلقنه القيم الاجتماعية التي يتعامل بها الناس، ويكون هذا عن طريق ما تتيحه الأسرة من فرص للحديث والحوار عن الحياة، واستقبال الضيوف وطريقة معاملتهم (عامر مصباح، 2003: 107).

سادسا: أهمية الأسرة في التنشئة الاجتماعية :

– الأسرة هي المحيط الاجتماعي الأول الذي يحتضن الطفل، ويتعامل معه، ومنه فان ما تقدمه الأسرة للطفل هو الذي يصنع شخصيته الأولى، وذلك لان الطفل يكون في بداية حياته مادة خام قابلة للتشكيل على أي الأشكال، وأي نماذج.

– الأسرة هي التي تكسب الطفل المعايير العامة التي تفرضها أنماط الثقافة العامة السائدة في المجتمع، كما تكسبه كذلك المعايير الخاصة بالأسرة التي تفرضها هي عليه.

– الأسرة هي السند الذي يساعد الطفل على الاعتماد على نفسه، والنجاح في المدرسة، ومده بالثقة في النفس، وعدم الخوف من الواقع، ومن الناس.

– في الأسرة يتعلم الطفل معاني الكفاح، والجد، والكد. كما يتعلم الاستقلال في القرار، وحرية التفكير.

في الأسرة يتعلم الطفل الخصائص، والسمات الشخصية الفاضلة كالشجاعة، والصبر، والثبات، والمعاملة الحسنة للناس، و مساعدة الآخرين (عامر مصباح، 2003 :107).

سابعا: الأسرة الجزائرية، تطورها و خصائصها:

1– التطور التاريخي للأسرة الجزائرية:

الأسرة الجزائرية كباقي الأسر في العالم، لها أهميتها ودورها البالغ في تكوين وتشكيل المجتمع الكبير، لأنها الخلية الأساسية فيه وبتظافر الأسر وتكاملها، وقوم كل واحدة منها بدورها يتكامل المجتمع، وتنسجم الحياة البشرية، وتستمر العلاقات الاجتماعية، وكغيرها من الأسر خضعت الأسرة الجزائرية منذ ظهورها إلى عدة تغيرات وتطورات ساهمت–التطورات– كل مرة في تشكيل صورة جديدة لها، وبالنظر إلى التاريخ القريب (قبل الاستعمار) كانت الأسرة الجزائرية تعيش حياة بسيطة، فمن الناحية الاجتماعية والعددية لأفراد الأسرة كانت الأسرة الممتدة المكونة من الأب والأم، والأولاد، والأعمام، والأجداد. هي الغالبة في المجتمع الجزائري وكانت كل أسرة تنتمي إلى قبيلة معينة (عرش، دوار)، وأبناء هذه القبيلة يعتبرون أنفسهم أقارب لجميع أفراد القبيلة، لشدة التعارف والتآلف والتعاون بينهم فكانت الأسرة تعرف وتنادى بلقب القبيلة (بني فلان)، وكان فيها شيخ القبيلة هو الآمر والناهي عن طريق الشورى.

وكانت الأسرة الممتدة تشرف على إعالة أبنائها بنفسها، وكل أفرادها اقتصاديا كما تتكفل بالمحافظة على التراث الثقافي والاجتماعي عن طريق الأساليب الممتدة في التنشئة الاجتماعية للأبناء (مصطفى بوتفنوشت، 1984 :37).

أما أثناء الاستعمار فقد تطورت وتغيرت الأسرة الجزائرية بنسبة قليلة، بفعل فاعل (الاستعمار الفرنسي) وبالرغم من محاولاته الكثيرة –الاستعمار– تفكيك هذه الخلية والسيطرة عليها من خلال تفكيك القبائل والعروش وتغيير الملكية "فحسب قانون وارنيي الذي سن في 1873" والذي يقضي بتشكيل الملكية الفردية؛ حيث كان له أثره السلبي: أوله تحرير الفلاح الجزائري من العلاقات القرابية التي

تنسجها القبيلة أي تقليص الوحدة القرابية، وانعكس ذلك على المجتمع الذي لم يعد ذلك المبنى الهرمي بل أصبح مجموعة من الأفراد المتصافين إلى بعضهم البعض، فبظهور الملكية الفردية محل الملكية الجماعية انتقلت السلطة من حكم شيخي إلى نظام أبوي و من هنا بدا توسع السلطة الأبوية في المجتمع الجزائري وأصبح الدوار هو المكان المخصص لتجميع عناصر مشتتة من القبائل المفككة نتيجة لزوال الملكية الجماعية وبالتالي زوال الروح الجماعية، ومن هنا انتقل المجتمع الجزائري من النظام العشائري إلى النظام العائلي الذي يتكون من عدة أسر يجمعها مسكن مشترك (الدار الكبيرة) في المدن والريف والخيمة بالنسبة للبدو".

وبالرغم من ذلك فان وحدة هذه الخلية ظلت متماسكة و محافظة على شكلها الممتد إلى ما بعد الاستقلال بل وزاد تأصّل اهتمامها بروابط الدم بينها، وتعمّقت وظائفها الاجتماعية، الاقتصادية، الدينية، والتربوية، والتراحمية بين أفراد الأسر وهو السلاح الذي جابهت به الجزائر فرنسا (قوة علاقاتها) إضافة إلى تشجيع الإنجاب (الوظيفة البيولوجية) بعد الاستقلال لتعويض من قتل في حرب فرنسا-الجزائر.

لكن بعد اهتمام الجزائر المستقلة بعملية التنمية،واتخاذها إستراتيجية و أهداف للخروج من دائرة التخلف الموروث وتحقيق التطور، عمدت السياسة الجزائرية لوضع خطط تنموية أولت فيها الأهمية الكبرى للتصنيع ونتيجة لانتشار مراكز التصنيع في المدن الجزائرية حدث وأن صاحبته تحولات كثيرة مست المجتمع الجزائري في شتى المجالات فكانت من ابرز تلك التحولات أن زادت وتيرة التحضر نتيجة للهجرة الريفية نحو المدن بحثا عن العمل بسبب البطالة، وهو ما يؤكده محمد السويدي بقوله: "إن النزوح الريفي نحو المدن الجزائرية يتركز في الفئات الفقيرة من الريفيين التي تبحث عن عمل لا يتطلب مهارة، وتتخذ من الأحياء القصديرية ملجأ لها، ومنها تبدأ حياتها وسط مجتمع تسوده عادات و تقاليد ريفية وحضرية " (محمد السويدي، 1990، 101).

كما ساهمت عوامل أخرى في نقل و تشكيل الصورة الجديدة للأسرة الجزائرية (النووية)،كالعولمة و تأثير وسائل الإعلام و التكنولوجيا التي تنقل ثقافتها الغربية المغايرة تماما لثقافتها العربية .

2- خصائص الأسرة الجزائرية ومميزاتها:

هناك مجموعة من الخصائص والمميزات وقد تباينت الآراء والدراسات حول تحديدها وسنتطرق إلى تصنيفات عديدة لخصائص الأسرة الجزائرية ترتبط بشكل كل أسرة كما يلي:

أ- خصائص الأسرة التقليدية: هناك مجموعة من الخصائص جعلتها تختلف عن غيرها وهي:

- الأسرة الجزائرية واسعة، حيث يعيش تحت سقفها عدة اسر زواجية في بيت واحد وجماعيا.(بن قطيب عائشة: 1993، 120).

– تشير الإحصائيات أنها تحوي أربعين فردا في الأسرة الواحدة نظرا لزيادة النسل وانضمام بعض ذوي القرابة إلى هذه الأسرة وهي في تناقص بفعل التغيرات التي طرأت على المجتمع الجزائري منذ الاستقلال.

– تتميز بنوع من الثبات و الاستقرار بالرغم من تعاقب الأجيال، حيث تبقى الأسرة تحافظ على شخصيتها المعنوية ومسؤوليتها اتجاه الأفراد.

– يغلب على الأسرة التقليدية الصفة التكاملية نتيجة الاكتفاء الذاتي؛ أي وجود الأسرة الكبيرة كوحدة اجتماعية و اقتصادية في نفس الوقت كما أن الأسرة التقليدية تعتمد على نفسها من حيث الإنتاج والاستهلاك البسيط الذي يقوم على الضروريات.

– أن الفرد في الأسرة التقليدية يعتمد على البيئة المحلية في محيط الأسرة الكبير طول حياته حيث تكون علاقات التعاون، الإخاء، التضامن الآلي و المحبة هي السائدة.

– تتميز أيضا بالتقارب المكاني الذي يعتبر فرصة للتقارب الاجتماعي بين الأفراد، ويسهل الأمر على رب الأسرة والمسؤول عن شؤونها بملاحظة ومراقبة ومحاسبة الأفراد على أي انحراف أو تمرد على القيم والقواعد الاجتماعية للأسرة.

– الامتثال للعرف الاجتماعي و القواعد الإسلامية الموروثة؛ حيث تعطي للعرف أهمية كبيرة في تحديد وضبط السلوك الاجتماعي داخلها.

– الزواج يتم على أساس التوافق بين الأسرتين وليس الزوجين.

– هي أسرة قائمة على الرابطة الزوجية المشروعة دينا وقانونا وعرفا، وليس أسرة صداقة أو لإشباع جنسي فحسب كما هي بعض الأسر في الغرب.

ب– خصائص الأسرة النووية: إن التغير الاجتماعي الذي يشهده المجتمع الجزائري ودخول عناصر ثقافية غريبة عن عاداته وتقاليده وأعرافه، فإن بناء الأسرة قد تأثر بهذا التغير وتحول نمط الأسرة التقليدي إلى نمط آخر جديد يسمى بالنمط الحضري الذي يتميز بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

– إنها أسرة متغيرة تتصف بقلة عدد أفرادها وضعف السلطة الأبوية، حيث تتكون من الأب، الأم والأبناء.

– كما تتصف الأسرة الحضرية بتنوع نشاطاتها، فلكل فرد فيها نشاطاته وأعماله التي يميل إليها ويرغب في إنجازها(تقسيم العمل) كما تسود صفة التعاقدية في العلاقات بين الأفراد وفي حياتهم داخل الأسرة.

– ضعف الروابط الاجتماعية بين أفراد الأسرة الواحدة، حيث أنه لا يوجد مجال التعاون والتساند التلقائي، فلكل تعاون بين الأفراد تحده مبنيا على أساس المصلحة الفردية التي تطغى بشكل بارز في هذا النوع من الأسر.

– يتميز أفراد الأسرة الحضرية بقدر من التعليم والثقافة، حيث أتيحت لهم فرصة التعليم ومستوى أفضل من التنشئة الاجتماعية يقوم على أساليب و طرق تربوية حديثة، سواء في الأسرة –خاصة إذا كان

الوالدان على مستوى تعليمي مقبول- أو في مؤسسات اجتماعية أخرى كالمدارس، دور الحضانة والمعاهد ووسائل الترفيه.

- تعمل الأسرة الحضرية على منح الفرصة للتعليم لكل من الذكر والأنثى مما نتج عنه دخول البنت إلى النظام التربوي بما فيه التعليم العالي، ومنه خروجها للعمل الذي سمح لها بتقليد مناصب ومراكز هامة في المجتمع.

- تقلص في بعض وظائف الأسرة الحضرية خاصة منها التعليم والتنشئة الاجتماعية الأمر الذي جعل الأمر الذي جعل الوقت المخصص للرعاية الأسرية ضيقا مقارنة مع هذه المؤسسات.

- الأسرة الجزائرية هي أسرة موسعة تتكون من عدة علاقات زواجية، يعيشون في مسكن واحد يتراوح عدد أفرادها بين 20-60 شخص، وهي الدار الكبيرة في المدينة والخيمة عند البدو (مصطفى بوتفنوشت 1984-37).

وتاسيسا على ماتقدم فان التحول الذي طال النسق الأسري في بعديه البنائي والوظيفي كمؤسسة محورية في المجتمع، قد كان له كبير الأثر في تراجع _إن لم نقل استقالة_ هذه الأخيرة عن أداء الكثير من أدوارها ووظائفها الحقيقية في فعل التنشئة الاجتماعية للأطفال؛ إذ بتحول الأسرة من ممتدة إلى نووية، وإقبال المرأة على أعمال أخرى في المجتمع، وبروز مؤسسات بديلة للرعاية والتكفل بتربية وتلبية مختلف الاحتياجات الخاصة بالأطفال، وتحول فعل التنشئة الاجتماعية إلى تنشئة الكترونية بفعل التغير والتطور التقني والتكنولوجي الحاصل، وغياب مختلف الاشباعات الطبيعية لمختلف الاحتياجات(الروحية، النفسية، والوجدانية...) وتمركز الإشباع حول الاحتياجات المادية والمعرفية، جعل دور الأسرة في الواقع يكاد يكون صوريا، وتحولت بفعل كل هذا إلى **أسر فندقية** يتقاسم فيها الوالدين أدوارا شكلية، فلم تعد بذلك وسطا للاستقرار والسكينة، ومن ثمة كسلطة للتنشئة الاجتماعية على حد قول بارسونز، وكمصدر لترسيخ القيم الثقافية الدينية الأخلاقية والتربوية للناشئة.

ان حال الأسرة الجزائرية اليوم في اطار مقاربة ماهو كائن يمكن تشبيهه بالمؤسسة الاقتصادية العمومية التي أعادت النظر في هيكلتها، وقامت بالتنازل عن أسهمها لصالح مؤسسات وفواعل اجتماعية أخرى قامت محلها (رياض الأطفال، ومؤسسات الرعاية الخاصة، الأخصائيين التربويين والنفسانيين...)؛ فعلى سبيل المثال _لا الحصر_ لن نبالغ اذا قلنا: **لو تفتح مؤسسة رياض الأطفال ليلا لأودعت الكثير من الأسر أطفالها هناك !!**

ان وظائف الأسرة اليوم تكاد تنحصر على الأدوار البيولوجية والمادية(الإنجاب، المأكل والمشرب والمأوى)، وبعض الأدوار المعرفية والتي تحولت بفعلها إلى حجرة من حجرات الدرس المدرسي، وتحول فيها بذلك **الآباء** إلى **أساتذة** و**الأبناء** إلى **تلاميذ**، فغاب الإشباع التربوي وهيمن الإشباع المعرفي؛ وما مظاهر الدروس الخصوصية واقتناء حوليات الاختبارات والتمارين، والسهر بمعية التلاميذ، -عفوا الأبناء- للتحضير للاختبارات الفصلية..لا دليل على أن سلم الحاجات عند ماسلو قد عرف خلخلة لم يسبق لها نظير؛ بل ورسم مفهوما إجرائيا للنجاح الاجتماعي والإنساني يرتكز هذا الأخير على **أولوية النجاح المادي والمعرفي على حساب التربوي والأخلاقي**.

الفصل الثاني:

الخدمة الاجتماعية في المجال الأسري وأهم طروحاتها النظرية: مقاربة تحليلية

أولا: في مفهوم الخدمة الاجتماعية العائلية(الأسرية)

ثانيا: خصائص ومميزات الخدمة الاجتماعية الأسرية

ثالثا: أهمية الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة

رابعا: أهداف الخدمة الاجتماعية الأسرية

خامسا: مرتكزات الفلسفة الإرشادية للأخصائي الاجتماعي

سادسا: أبرز المنطلقات النظرية للخدمة الاجتماعية العائلية (الأسرية) مقاربة تحليلية

أولا: في مفهوم الخدمة الاجتماعية العائلية(الأسرية):

تعد الخدمة الاجتماعية من أقدم المهن الإنسانية التي اعتمد عليها الإنسان في تلبية رغباته وإشباع حاجاته المختلفة وقد تأخر ظهورها الى بدايات القرن العشرين وتحديدا بعد ظهور الثورة الصناعية، وحركة العمال التي جذبت اهتمام المفكرين والمؤلفين وقد ظهرت في أوروبا في ظل أوضاع وظروف اجتماعية تتسم بالتناقض، حيث كانت تدعوا الأديان إلى عطف الإنسان على أخيه الإنسان، أظهرت خلالها الثورة الصناعية مدى ظلم أصحاب رجال الأعمال للطبقات الكادحة، (سلوى عثمان الصديقي: 2003، ص18) وهو ما أدى إلى الاهتمام بهذه الخدمة ذات الطابع البشري أو الإنساني والتي تهم بإصلاح كافة الميادين الاقتصادية والاجتماعية والصحية وغيرها من المجالات التنموية الشاملة.

من هذا المنطلق فالخدمة الاجتماعية تمارس في كافة المؤسسات الاجتماعية سواء كانت بصورة أولية أو ثانوية مثل مؤسسات رعاية الأسرة والطفولة ومؤسسات الإبداع ومكاتب التأهيل والضمان الاجتماعي، كما تمثل جانبا هاما في المؤسسات التعليمية والصحية والمصحات والسجون والمؤسسات الصناعية والوحدات الاجتماعية الريفية والتنظيمات السياسية والثقافية بل والهيئات العسكرية كمؤسسات ثانوية لتسهم في تحقيق أهدافها وتدعيما للجانب الإنساني فيها. (محمد سيد فهمي: 2007، ص16).

وفي ضوء هذا برزت الخدمة الاجتماعية الأسرية بوصفها مجال نوعي للخدمة الاجتماعية، وقد تعددت تعريفاتها، وسنحاول التعرض لمجموعة من هذه التعريفات على سبيل المثال-لا الحصر- فيما يلي:

- تعرف بأنها: "مجموعة الجهود التي تبذل بأسلوب فعال بهدف صيانة وتنمية العلاقات الأسرية وتقوية أواصرها، والابقاء عليها، مع استغلال أقصى قدرات أفرادها، للوصول بهم الى درجة من الاستقرار والطمأنينة، والمعيشة في جو من التألف والتعاون والمحبة والمشاركة."(رمضان السيد: 1999، ص12).

- وجاء تعريفها بأنها:"مجموعة من الأنشطة المعدة بهدف حماية وتقويةحياة الاسرة، وتدعيما لادائها لوظائفها بمعية أعضائها، وعلاج ما تواجهه من مشكلات تهدد قيامها المستمر بوظائفها."(محمود خليفة:انصاف عبد العزيز عوض: 1987، ص174).

- يعرفها ألفراد كهان:"كل الأنشطة الهادفة الى دعم الأسرة في تأديتها لوظائفها حماية ووقاية، ولا تقف عند هذا الحد بل يمتد نشاطها لعلاج كل المشكلات المهددة للقيام بالوظائف واستمرار الأسرة ككيان."(Alfred Kahn ,1973,P16.).

ثانيا: خصائص ومميزات الخدمة الاجتماعية الأسرية:

تتميز الخدمة الاجتماعية في المجال الأسري بمجموعة من المميزات والخصائص، ترتبط أساسا بخصوصية هذا النسق ووظائفه، ومن بين هذه الخصائص نذكر ما يأتي (السيد رمضان، 1999، ص13-12):

- تعتمد على أطر علمية ومصوغات منهجية ترتبط بطبيعة التعامل مع المشكلات التي تواجه الأسرة، باختلاف أفرادها وظروفها.
- تتطلب مرونة علائقية ومهارات اتصالية من طرف الأخصائي الاجتماعي، في تعاملة مع مختلف الأطراف سواء داخل هذه المؤسسة أو خارجها في إطار صلتها بالمجتمع.
- هي إحدى مجالات الخدمة الاجتماعية النوعية، بينما تخضع لأهداف المهنة العامة، غير أن لها أصولها الفنية ومعارفها ومهاراتها الخاصة والمتميزة.
- تتميز بطابعها العلاجي أساسا، ولا يعن ذلك استبعادها للعمل الوقائي والانمائي.
- يسهر على تنفيذ أهدافها فريق مهني من الأخصائيين المؤهلين علميا ومنهجيا لممارسة هذه المهنة.
- ترتبط مهامها الممارساتية بتنظيمات مؤسسية (مكاتب التوجية والاستشارات الأسرية، مكاتب الفحص للراغبين في الزواج، مؤسسات رعاية الطفولة والمسنين...) لها قوانينها واستراتجياتها الميدانية.
- تعتمد على التخطيط العلمي، والذي يبدأ بعملية دراسة النسق المستهدف، أي بتحديد العميل أو العملاء، ثم تبدأعملية التشخيص والتحليل فوضع الخطة العلاجية المناسبة(التخطيط) ثم القيام بالمتابعة وتقويم التدخل المهني.

ثالثا: أهمية الخدمة الأجتماعية في مجال الأسرة:

تكتسي الخدمة الاجتماعية في المجال الأسري أهمية قصوى، وذلك كونها ترتبط بأهم نسق طبيعي كوني على الاطلاق، إذ لا يمكن تصور مجتمع دون أسر، بل لا وجود للمجتمع الانساني في غياب الأسرة، فوظائف الأسرة وارتباطها بتنشئة الانسان واعداده للقيام بأدواره الاجتماعية التي ترتبط بكينونته الانسانية، كلها مقومات محورية لدور هذه الأخيرة وقيمتها في النسق الكلي للمجتمع. وتستمد أهميتها أيضا من طبيعة برامجها والتي سنحاول ايجازها في النقاط التالية: (سامية محمد فهمي، منال طلعت محمود، 2005، ص196).

- تقديم المساعدات النفسية والصحية والاقتصادية والاجتماعية للأسرة للإبقاء على روابطها والحفاظ على كيانها حتى تتمكن من الرعاية التي يحتاجها الطفل، وتعتمد أساس على مجموعة من

المؤسسات في مقدمتها: مكاتب التوجيه الأسري والأسر المنتجة، ومراكز رعاية الأمومة والطفولة، والطفولة المسعفة..الخ.

- الاعتماد على الأخصائي في دور الحضانة في حالة انشغال الوالدين وإعطاء برامج خاصة في الرعاية والاهتمام النفسي والاجتماعي كإقامة الحصص التدريبية والنشاطات الترفيهية والعلمية لرفع معدلات النمو العقلي والجسمي لأطفال الحضانة، وملأ الفراغ الذي يؤديه غياب الوالدين، ويجب أن نلفت العناية إلى أنه على مثل هذه المراكز وفي مقدمتها رعاية الأطفال والحضانة أن تكون تحت وصاية الدولة وعنايتها من خلال توحيد برامجها الإرشادية والتعليمية حتى يتسنى للمجتمع أن يخاطب أجيالا متماسكة ذات هوية واحدة وليست متصارعة ومتضادة نتيجة لتعدد المادة العلمية والمنهجية التي يتبعها كل واحد على حسب مدركاته ورغباته.

- الخدمة الاجتماعية الناجحة هي التي يمكنها إعادة التأهيل الأسر المفككة والسعي لإنجاح العلاقات الزوجية والأسرية، بإتباع أسلوب الوقاية وليس العلاج، فانتظار حلول المشاكل والأزمات ثم السعي لإضاعة الجهد والوقت ليس من أدبيات الخدمة الأسرية الناجحة، وإنما استباق الحدث قبل وقوعه، وهو ما يؤشر على الفعالية واتخاذ القرار في الوقت المناسب.

من هذا المنطلق فحماية هذه المؤسسة وتقديم الدعم لها ولأفرادها من قبل الخدمة الاجتماعية وغيرها، أمر لا مناص عنه، حتى تتمكن من القيام بوظائفها في المجتمع على النحو المتوقع منها، ومنه يصبح الدور الذي تؤديه الخدمة الاجتماعية في هذا الصدد مركزيا وأساسيا لتفعيل أدوار النسق الأسري. لا سيما وأن المشكلات التي باتت تهدد استمرارية الأسرة في أداء وظائفها في العصر الراهن تتنامى يوما بعد يوم، جراء التغير الحاصل في البنى الاجتماعية بفعل عوامل داخلية وخارجية، فما ظواهر استأجار الأرحام، والزواج المثلي، وزواج الشواذ، والأسر الفندقية...الا دليل قاطع على أهمية التدخل المهني والعلمي والذي تضطلع به الخدمة الاجتماعية اكبر من غيرها من العلوم.

رابعا: أهداف الخدمة الاجتماعية الأسرية:

لا يمكن فهيم حقيقة أهداف الخدمة الاجتماعية الأسرية، إلا في إطار جملة الأهداف العامة لمهنة الخدمة الاجتماعية ككل، ويمكن تلخيص هذه الأخيرة في:

1- أهداف وقائية: يقال درهم وقاية خير من قنطار علاج، وعليه فالخدمة الاجتماعية لا تنتظر حدوث المشكل في أحد مجالاتها (المجال الأسري مثلا)، بل أنها تباشر الوقاية واستشراف الأزمات من خلال الاعتماد على البحوث والاتصال بالعميل والتنسيق مع كل من يفيد ويستفاد منه خاصة الإطارات والمكونين في هذا الجانب، ومن جملتها:

- المساهمة في وضع سياسية اجتماعية وخطط مستقبلية لتجنب تطور الحالة المرضية.

- مساعدة الأفراد والجماعات على بلوغ أقصى درجة ممكنة من الرفاهية الاجتماعية والعقلية والنفسية.
- التنسيق مع كامل المؤسسات لبرح الوقت والمال والجهد.
- تحديد المناطق المحتملة لعدم التوازن بين الأفراد والبيئة الاجتماعية حتى يمكن الوقاية مما يمكن عدم الوقاية منه.(عصام توفيق قمر وسمير فتحي مبروك: 2012، 71).

2- أهداف علاجية: يأتي الهدف العلاجي في الأخير وذلك بعد استنفاذ الأساليب السابقة والأهداف السالفة الذكر، وقد تكون الأهداف العلاجية بمثابة تتويج لعملية التشخيص والمتابعة للوصول إلى الشفاء والعلاج التام من أية مظاهر وتتمثل الأهداف العلاجية في (عصام توفيق قمر، 2012، ص73):

- خلق حلول وتوليد أفكار تساعد الأفراد الأصحاء أو المرضى على تفادي وعدم الوقوع في الأخطاء بإحداث توازن بين البيئة الاجتماعية والأفراد.
- مساعد الناس الحصول على الموارد المتاحة وتوجيههم للاستفادة من المؤسسات التي تقدم لهم الخدمات التي يحتاجونها كمؤسسات الرعاية الصحية ومؤسسات الاستشارات الأسرية إلى جانب مساعدتهم على التغلب من المخاوف.
- تسهيل التفاعلات بين الفرد والآخرين وبيئاتهم الاجتماعية لتحقيق ذلك بعمل الأخصائيون الاجتماعيون على زيادة الاتصال بين أفراد الأسرة وتنسيق الجهود ومساعدة الجماعات.
- التأثير في التفاعلات بين المؤسسات الاجتماعية من خلال قيام الممارسين بأنشطة تنسيقية ووسطية لحل المشاكل والصراعات بين المؤسسات وتسهيل الوعي المتبادل بالتغيرات السياسية والإجراءات التي تؤثر في العلاقات المستمرة بين تلك المؤسسات.
- التأثير في السياسة الاجتماعية إذ أن من أهداف الخدمة الاجتماعية النهوض بالسياسات والتشريعات التي ترفع من مستوى البيئة الاجتماعية والمساهمة في حل مشاكل الأفراد والأسر والمؤسسات بل السعي إلى معرفة واكتشاف الأسباب المجتمعية لسلك المشاكل والعمل الدؤوب والمستمر على التواصل بتبادل الخبرة بين المهتمين والفاعلين في حقل الخدمة الاجتماعية.

والأهداف العلاجية تتمثل في مساعدة الأفراد والجماعات للتعرف على مشاكلهم الناجمة عن عدم التوازن بينهم وبين بيئاتهم التي يعيشون فيها والعمل على حلها أو تحفيظها إلى أدنى حد ممكن، بمعنى مساعدة الأفراد والجماعات على استعادة قدراتهم على الأداء الاجتماعي مع أنفسهم ومع الآخرين، باختصار فإن الخدمة الاجتماعية تتمثل في مساعدة العملاء المشتكين (مرض، أحداث،...) على حل وعلاج مشكلاتهم. (مدحت محمد أبو الشعرى، 2008).

3- أهداف إنمائية:

تعتبر عملية التنمية من أهم الأهداف التي تعول عليها كثير من المجتمعات والخطط؛ إذ أن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في تحقيق هدف هو أحد ما تسعى إليه البشرية في العصر الحديث وتسعى إليه الخدمة الاجتماعية التي هي في حالة دائمة وحاجة مستمرة للنمو الاقتصادي والاستثمار في الرأسمال البشري، لذلك فإن من أهم أهداف الخدمة الاجتماعية الإنمائية نوجزها في بعض النقاط الرئيسية وهي:

- تسعى الخدمة الاجتماعية كغيرها إلى تحقيق النمو على جميع الأصعدة المالية والاقتصادية والثقافية التي تساعد على عملية استمرارها وتقدمها نحو الأفضل.
- توفير المناخ البيئي والاجتماعي للجهات المستهدفة من أجل الميناميكية والسلامة الصحية التي تنشرها الدول والمجتمعات الحالية.
- رفع نسبة الوعي حول هذه العملية من خلال التأثير المستمر والفاعل في حركة القنوات المتواصلة بينها وبين الجمهور والعمل كحلقة وصل في نشاطها المهاري.
- تقديم الخدمات اللازمة للمؤسسات الناشطة في مقدمتها المستشفى والسجون والمدارس ومختلف الهياكل التي يقوم عليها البناء الصحي للدول.
- الاستثمار في قدرات الأفراد الجسمية والعقلية والنفسية والعمل على تطويرها وخلق مناخ التنافس والتفاؤل، أي التنمية الصحية للأفراد والمجتمعات داخل المؤسسات، وكذلك العمل على الراحة التي يتطلبها الفرد لحمايته من المخاطر.
- للخدمة الاجتماعية دور محوري في التنشئة الاجتماعية في مؤسسات البلد كالمدرسة والأسرة والإعلام ورفع نسبة الوعي والثقافة الصحية للأفراد، وتفاعل أنماطها السلوكية لجعل كل فرد يحمل مشروع الخدمة الاجتماعية.

وعموما فإن الأهداف الإنمائية للخدمة الاجتماعية كثيرة ولا يمكن حصرها في نقاط خاصة إذا علمنا بتعدد مجالات اختصاصها، وتطور عمليات وأساليب استخدامها في مختلف القطاعات والمؤسسات العاملة لها ولذلك سنتطرق إلى ما تبقى في الأهداف العلاجية.

وتأسيسا على ما سبق من أهداف عامة للخدمة الاجتماعية، تتحدد إستراتجية وأهداف الخدمة الاجتماعية الاسرية في ما يلي (السيد رمضان،1999، ص16-17):

- تعمل على تماسك الاسرة واسعادها، ذلك لأنها هي الوحدة الأساسية في المجتمع، وسلامته من سلامة الاسرة.

- تقوية وتدعيم الروابط والعلاقات الاسرية وتدعيمها بشتى الوسائل، بما يحافظ على وحدة متماسكة وسليمة.

– السبق الوقائي للمشكلات التي قد تحدق بكيان الاسرة، وتهدد وظائفها.

– التدخل العلاجي ازاء المشكلات التي استعصت وقايتها، بتشخيص مسبباتها، وايجاد حلول علاجية عاجلة لها.

وإذا كانت هذه الأهداف في ظاهرها تبدو سهلة التطبيق، فان الأمر من الناحية الممارساتية يكون عكس ذلك، إذا يجب أن تتوفر مجموعة من الصفات والشروط في الأخصائي الاجتماعي الممارس للخدمة في هذا المجال نوردها في ما يلي (سيد أبو بكر حسانين: 1992، ص98):

– التزود بقدر من الذكاء العام بالإضافة إلى القدرات العقلية والحسية والنفسية بيتمكن من تحليل ما يصادفه من عوامل متداخلة في المواقف والقدرة على إيجاد العلاقات بين الظواهر كي يتمكن من تقدير الموقف.

– اتساع الأفق وكفاية المعلومات العامة فضلا عن تمكنه من المواد التأسيسية التي يحتاج إليها عمله كما يجب أن يكون ملما بالمعرفة العلمية خاصة الخدمة الاجتماعية.

– إتقان المهارات المهنية الضرورية لأداء عمله كالمهارة في تقدير المشاعر والمهارة في مساعدة أفراد المجتمع وجماعاته وتنظيماته على التعبير والمهارة في استخدام الموارد والإمكانيات، واهم من ذلك كله المهارة في إقامة علاقة مهنية ناجحة إلى غير ذلك.

– الاستناد إلى الحقائق الملموسة في اتخاذ القرارات وممارسة العمليات المهنية حيث يتصف بالموضوعية وعدم التحيز في عمله.

– الاستفادة من التجارب التي يمر بها الأخصائي واستخدامها كخبرة مهنية في عمله.

– الرغبة التلقائية في تحمل المسؤولية وحب العمل والمهنة والفعالية في الإنجاز والقيام بعمله بإخلاص وإتقان كما يجب عليه أن يكون ذا ولاء لمهنته يسعى لتطويرها وتقدمها.

– اتزان الشخصية والثبات والاستقرار في المعاملة حتى يتمكن من يتعامل معهم أن يتوقعوا منه استجابات إيجابية في مواقفه.

– الفهم الكامل للمجتمع والوعي بكل ما يدون من مشاكل.

– معرفة مواضيع الضعف والقوة في المجتمع من حيث شخصياتهم ومراكزهم الاجتماعية.

– الإلمام الكامل بالقيم والاتجاهات والعادات والتقاليد والمعايير الأخلاقية.

– المداومة على القراءة والإطلاع خاصة بما يتعلق بالخدمة الاجتماعية وطريقة تنظيم المجتمع ليكون على إطلاع دائم وحاضر الذهن بجميع القضايا التي تهم مهنته.

بالإضافة إلى هذه الصفات مجتمعة، ينبغي على الأخصائي الاجتماعي إعطاء صورة عن التميز المهني لعمله مع العملاء، وذلك من خلال التفاني في العمل، وتقديم المساعدة الذاتية والتي تعد مرتكزا مفصليا تتكئ عليه الخدمة الاجتماعية ويقتضي وجوده في الأخصائي الاجتماعي والعميل على حد

سواء، وبغض النظر على أن المساعدة الذاتية فردية وجماعية، فإن الغرض المطلوب من هذه العملية أساسا هو إشباع الحاجات وتحقيق الهدف والمتطلبات المرجوة وتقديم يد العون والمساعدة للآخرين.

إجمالا إن المساعدة الذاتية والمساعدة التي يتلقاها الفرد أو الجماعة من الخارج هما وجهان لعملة واحدة،يكملان بعضهما في إطار مايوفره المجتمع من شروط وما تؤديه أنساقه المختلفة من أدوار ووظائف. (الفاروق زكي يونس: ، 1978، ص165).

ومن الأسس المحورية كذلك أن يكون هناك تقبل متبادل بين الأخصائي الاجتماعي والوحدة الإنسانية (العملاء) التي يتعامل معها (فرد جماعة، مجتمع) وتقبل الوحدة الاجتماعية للأخصائي الاجتماعي أمر مهم للغاية، لأن ذلك يؤثر على مدى استجابة الوحدة لدور الأخصائي ومدى تعاونها معه (السيد عبد الحميد عطية وهناء حافظ بدوي: 1998، ص57).

إن القاعدة المحورية التي ينطلق منها الأخصائي في التأثير الايجابي على العملاء، ومنه إثارة دافعيتهم للتقبل، هي فصل الموقف أو المشكلة عن صاحبها، فالمشكلة التي تقع في الوسط الأسري مثلا هي في المحصلة مرتبطة بالإنسان، والذي لا يمكن تجريده من إنسانيته مهما كانت خطورة المشكلة أو الموقف(الطلاق بين الزوجين مثلا) الذي كان سببا في حدوثه.

إن مهارة العزل بين الموقف وصاحب الموقف، بالحفاظ على الكرامة الإنسانية هي سر نجاح الأخصائي الاجتماعي في المجال الأسري في إيجاد الحلول للمشكلة، مع مراعاة السياق المجتمعي العام وخصوصيته الثقافية والاجتماعية، والأبعاد الزمكانية للمشكلة محل التدخل. فالحرص على اختيار الطريقة والأسلوب في التدخل هو الأهم من الهدف(حل المشكلة)، لان إتقان الطريقة في التعامل مع المشكلة تحصيل حاصل سيؤدي حتما إلى حل المشكلة. حيث يقول اينشتاين في هذا الصدد:"لو كنت على وشك أن أقتل وفي يدي ستون دقيقة للبحث عن طريقة لإنقاذ حياتي، لخصصت خمسة وخمسون دقيقة للبحث عن كيفية ذلك(الطريقة)، وبمجرد أن أجدها فخمسة دقائق ستكون كافية لتنفيذ الأمر(تحقيق الهدف)".

وغني عن البيان أن هذه الأهداف لا يمكن تجسيدها في غياب الأركان والمرتكزات الأساسية للخدمة الاجتماعية بصورة عامة، والخدمة الاجتماعية الأسرية على وجه الخصوص، وهي:

أ- المؤسسة:

تعتبر المؤسسة مكان ممارسة الخدمة الموجهة للأفراد والجماعات والمؤسسة الاجتماعية تعمل وفق احتياجات المجتمع وفي إطار القيم والمستويات الاجتماعية السائدة فيه، وفي نفس الوقت لا يعني ذلك أن الخدمات لا تقدم إلا في المؤسسات الاجتماعية المختصة، وإنما في الكثير من المؤسسات الأخرى بهدف معاونة المؤسسات الاجتماعية على القيام بدورها كمؤسسة الأسرة، والمدرسة والمسجد.. الخ.

ومن أبرز وظائف المؤسسة التي تسهر على تقديم الخدمات الاجتماعية المهنية نشير إلى ما يلي: (سماح سالم نجلاء صالح: 2010، ص108):

- الاختيار؛ ويمثل الأخصائي الاجتماعي الجد وكذلك المتطوعين في الخدمة الاجتماعية.
- التدريب ويتعلق بزيادة كفاءة العاملين مع تعلم المتطوعين كيفية العمل مع العميل والاستفادة من قدراتهم ومهاراتهم ويتم ذلك بالدورات التدريبية في المؤسسات أو تشترك فيها مسؤوليها، وكذلك تولي المؤسسة الإسراف على طلاب التدريب.
- التقييم؛ وتضطلع المؤسسة بمهمة تقويمية لكل مواردها وأنشطتها بكفاءة.
- التطوير؛ حيث ينبغي أن تحرص المؤسسة الاجتماعية على تطوير خدماتها وأنشطتها لتثبت مكانتها بين المؤسسات الأخرى ولرفع كفاءة المهنة.
- الاتصال؛ من الوظائف الهامة والتي تحقق للمؤسسة التواصل مع المؤسسات الأخرى للاستفادة من مواردها وإمكانياتها أو التنافس من أجل رقي المهنة وتطويرها.
- إشباع الاحتياجات وتنوع صور إشباع الاحتياجات حسب سياسة المؤسسة ولوائحها ووفقا لنمط العملاء المستفيدين، وكذلك عليها الحرص على تقديم الخدمات لضمان الاستقرار والعمل على التطوير المستمر لتلك الخدمات لضمان الاستمرارية.

ب– العميل(الزبون):

إن محور عملية الخدمة الاجتماعية قائم على العميل او الزبون بالدرجة الأولى سواء كان فردا أو جماعة أو مجتمعا، فالعميل إذا كان فردا يحتاج من الأخصائي الاجتماعي أن يكون ملما بطبيعته من جميع النواحي والظروف المجتمعية المؤثرة فيه وعلاقاته والنسق المحيط به، أي أن يكون محيطا بجميع ما يتصل بالعميل.

(خليل المعايطة: 2009، ص33).

ج– المساعدة (الخدمة):

والخدمة هي تقديم كل ما يحتاجه العميل أو وحدة العمل من تشخيص ودراسة، وكذلك علاج، وذلك من خلال أنه إذا كان العميل فردا على العلاقات المهنية بين الأخصائي والعميل، وإذا كان العميل جماعة (كالنسق الأسري) فيعتمد على أنواع البرامج والنشاط التي يمارسها الأعضاء، أما إذا كان المستهدف هو المجتمع فيعتمد الأخصائي على أنواع الاستشارة والاستجابة من وسائل الإعلام والاتصال الجماعي.(خليل المعايطة، 2009، ص31).

خامسا: مرتكزات الفلسفة الإرشادية للأخصائي الاجتماعي:

إن ضمان نجاح الأهداف التي تصبو الخدمة الاجتماعية إلى تحقيقها، ومن خلالها الأخصائي الاجتماعي، المشرف المباشر على تنفيذها، تقتضي الالتزام بمجموعة من المبادئ العامة الإرشادية تستخدم من طرف الأخصائي الاجتماعي في مختلف مجالات تدخله، ومع مختلف الأنساق والوحدات التي يتعامل معها كعملاء، ومنها الأسرة، حيث يجب عليه الالتزام بالاستخدام الواعي للذات، بقدرته على الاتصال والتواصل مع الآخرين والتأثير في سلوكاتهم ومشاعرهم تمتعه بالقدرة على التغيير، أي أنه يملك مهارات التواصل والتحكم في الذات، ويتطلب هذا المبدأ الكثير من الصبر والرصانة والكاريزماتية، خاصة مع المشكلات التي يمكن أن تظهر فجأة أو طويلة الأمد والتي تحتاج إلى جهد ووقت كبيرين تختلف من شخص لآخر، ومن أسرة لأخرى على سبيل المثال لا الحصر..

فمبدأ التعامل وفق خصوصية العميل الثقافية الاجتماعية والنفسية والقيمية والاقتصادية، مرتكز أساسي في بناء إستراتجية التدخل، ومنه مفتاح العلاج، فكفاءة الأداء والانضباط في العمل هي مفاتيح الأخصائي الناجح المتميز في أسلوب عمله وروح مسؤوليته الأخلاقية(أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم: ، ص134.) بالأخص لحساسية هذه القيم وفعاليتها في تغيير اتجاهات العملاء والتأثير الايجابي فيهم، إذ تعد بمثابة الطاقة الكامنة التي تحرك سلوكات ومواقف العملاء، بالإضافة إلى المرونة الموقفية التعاملية والمهنية حيال عملائه.

كما يجب على الأخصائي أيضا أن يوظف ويستخدم، بل ويحسن استعمال مختلف التكنولوجيات الحديثة، في مهنته، ويستفيد منها في تحسين وتفعيل أدائه؛ فقد أصبحت مختلف الوسائط الإلكترونية، ووسائل التواصل الاجتماعي مؤسسة في حد ذاتها يمكن للأخصائي أن يستفيد منها في نشر إعلانه أو مقترحاته أو حتى إيصال رأيه عبر الإعلام لأخذ تجارب والمشاركة في صناعة القرار ويساهم بذلك في عملية التنمية التي تصبوا إليها البشرية جمعاء.

وتقوم مبادئ العمل بالنسبة إلى الخدمة الاجتماعية وطرقها الثلاث على مجموعة من الاعتبارات النفسية والاجتماعية التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تطبيق مبادئ الخدمة الاجتماعية في الممارسة العملية ولعل أهم هذه الاعتبارات (عني ناصر حسين القريشي: 2012، ص44):

أن الإنسان كائن اجتماعي بطبعه، ولا غنى له في التعايش الجمعي، فهو إنسان يكتسب ي سلوكه نتيجة الخبرات الاجتماعية التي مر بها طول حياته، منذ ولادته في بيئة الأسرة، ومختلف تفاعلاته الاجتماعية في البيئة الاجتماعية عامة.كما يمكن أن تتصارع في نفسه ميولات ورغبات متضاربة ومتصارعة؛ فهو أحيانا يريد الاعتماد على غيره من ناحية، وأحيانا أخرى ينزع إلى الاستقلال عنهم، كما أنه يجد نفسه في جدلية المحاكاة والتقليد، ومطلب التجديد،كما أن العادات المكتسبة ستكون مؤثرا هاما في ردود أفعاله التفاعلية في علاقاته مع الآخرين، فأحيانا نجده يؤدي أدوار غير مقتنع بها، لأجل إرضاء

الآخرين، وكل هذه التصرفات والسلوكات هي في المحصلة مرتبطة بشبكة علائقية معقدة (شبكة العلاقات الإنسانية الفطرية) تنبني في شكل هرمي تراتبي كما يلي:

مرتسم رقم (01) يوضح هرم عيسات لشبكة العلاقات الإنسانية التراتبية؛ المصدر:(من اعداد الباحث)

وبناء على هذه الشبكة العلائقية الإنسانية التراتبية، يضع الأخصائي الاجتماعي إستراتجيته التشخيصية، العلاجية، فالإنمائية مع المشكلات الأسرية التي تواجه العميل، ومنه الأسرة وتحول دون أدائها الوظيفي المنشود في المجتمع؛ حيث يعد هذا الهرم التراتبي العلائقي مرجعا مفصليا للحكم على مدى النجاح العلائقي في أي مشكلة علائقية اجتماعية، وأي موقف تفاعلي انساني، فكل نموذج علائقي برتبط بشكل وثيق بالنوذج القبلي لنوع العلاقة بالأساس، والنموذج البعدي للعلاقة ، والكل العلائقي يأخذ بعدا تراتبيا، يستمد متانته وايجابيته من سلامة العلاقة رقم واحد المعبر عنها في قمة الهرم؛ وهي العلاقة التي تربط الانسان بخالقه.

سادسا: أبرز المنطلقات النظرية للخدمة الاجتماعية العائلية(الأسرية) مقاربة تحليلية:

ظهرت الخدمة الاجتماعية في مدلولها الحديث كمهنة متخصصة لها أدواتها وأساليبها العلمية، وكان ظهورها نتيجة حتمية لتنامي المشكلات الاجتماعية بالمجتمعات الغربية، وبعدها بباقي مجتمعات العالم، وجدير بالذكر أن مجالات اهتمامها متعددة بتعدد الأنساق الاجتماعية وما أفرزته من ظواهر ومشكلات مرضية، ولعل من بين المجالات النوعية للخدمة الاجتماعية نجد المؤسسة الأسرية أو العائلية، والتي حضيت باهتمام خاص من طرف الدارسين والمختصين في حقول معرفية متعددة منها علم اجتماع الخدمة الاجتماعية، فكان أن تعددت المداخل والمقاربات النظرية في توصيف وتشخيص وتفسير مختلف المشكلات التي تواجه النسق الأسري وتحول دون أداءاته المتوقعة مجتمعيا،وهذا ما سنتعرض له بشيء من التحليل والمناقشة بعرضنا لأهم المداخل والمقاربات النظرية.

1- نظرية الدور كمنطلق نظري للخدمة الاجتماعية الأسرية:

أخذت نظرية الدور حيز اهتمام خاص في ممارسات الخدمة الاجتماعية، وذلك لثراء موضوعاتها والتي ترتكز على الأدوار والمراكز الاجتماعية وخصائصها، والتوافق الاجتماعي وعمليات التنشئة الاجتماعية ومشكلاتها، والاعتماد المتبادل بين أفراد الأسرة وتقسيم العمل والأدوار العائلية المتوقعة في ظل التوافق والانسجام مع المحددات الثقافية والاجتماعية والقيمية والأعراف والتقاليد الاجتماعية للمجتمع في إطار ما ينبغي أن يكون،هذا وترتكز هذه النظرية على مفاهيم محورية توجه مسار التفسير للمشكلات الاجتماعية، وهي: متطلبات الدور، توقعات الدور، قوة ووضوح الدور، غموض الدور، الأدوار الظاهرة والكامنة، صراع الدور، تكامل أو تعارض الأدوار،استعادة التوازن، الجزاءات، التقويم.

يعد الدور أو السلوك المتوقع للفرد الذي يشغله مركزا-مكانة- اجتماعيا في حدود الجماعة، المحور الأساس لنظرية الدور الاجتماعي، هذا وقد استعيرت كلمة الدور من المسرح حيث يمثل الفرد أنواعا من السلوك على خشبة المسرح، فكأن التنظيم الاجتماعي مسرح حياة الجماعة، وأفرادها يمثلون تلك الأدوار المختلفة بحسب اختلاف مراكزهم، والمركز هو المكانة التي يشغلها الفرد في بناء الجماعة على اعتبار أنه لبنة فيها، وبهذا فهو يعكس وضع الفرد ومكانته في التنظيم الاجتماعي مثل مركز الأم أو الأب، أو الأبناء، أو الأقارب.. في الأسرة ، والمجتمع هو عدة مراكز ومكانات متفاعلة ومتعاونة ومتكاملة، وعلى الفرد في كل هذا أن يعي أدواره وأدوار الآخرين، وتحكم هذه العلاقة الاجتماعية ثنائية الواجبات والحقوق، وبناء على هذا تتحدد المكانة والتي ترتبط بنمط من السلوك المتوقع (الدور الاجتماعي) المتضمن هو الأخر قيما ومشاعر تضبط معالمها ثقافة المجتمع (يسرية صادق، زكريا الشربيني: ص32).

إذن، فالدور الاجتماعي مرتبط بثنائية: المثالي المتوقع، والواقعي المنجز ،فهو يعني جملة الأفعال والواجبات التي يتوقعها المجتمع ممثلا في مؤسساته ومن أفراده ممن يشغلون أوضاعا اجتماعية في مواقف معينة. ، وكلما كان دور الفرد الواقعي قريبا من دوره المثالي ساعد على تدعيم النسق الاجتماعي ككل)

(HemaGoonatilak , 1985, p.5) والجدير بالذكر أن المركز الاجتماعي يرتبط بدور أو بأدوار معينة يقوم بها الفرد الذي يتبوأ هذا المركز. (عمر أحمد همشري: 2003، ص 71).

غير أن واقع الحال يؤكد أن أفراد الأسرة قد يحيدون وينحرفون عن مسار هذه المحددات، مما يولد لديهم مشكلات اللاتوافق (معوقات أداء الدور المتوقع من العملاء)، والذي بدوره يتطلب تدخل أخصائي الخدمة الاجتماعية من خلال جملة الأدوار المهنية والتي تترجم في شكل خدمات تقدم للعملاء (الزوجين، الأبناء، الآباء...) لأجل إعادة تأهيلهم بما يساعدهم على القيام بالأدوار المتوقعة منهم، لتحقيق انسجامهم وتكيفهم، وبالتالي مكانتهم الاجتماعية ومتطلباتها.

فالأدوار تتضح أثناء التفاعل العلائقي في الموقف، وأن الوعي بنسق الأدوار بصفته عنصرا يدخل في تكوين الشخصية يحدث عند تناقص مطالب الأدوار سويا أثناء التفاعل في الموقف. وكل مجموعة من الأدوار المتخصصة المتراكبة تكون نسقا في البناء الاجتماعي يربط بينها، ويتمايز عن أنساق الأدوار الأخرى داخل البناء. ويرتبط تكامل الأدوار داخل نسق الشخصية بتصور الإنسان لذاته، ودرجة انتمائه إلى للجماعة كالجماعة الأسرية، وتساعد المعايير الاجتماعية المتوحدة معها على تنظيم أدوار نسق الشخصية، وتنظيم التوقعات التي توجه الفرد إلى أداء السلوك المناسب مع الأشخاص المشتركين في النسق الاجتماعي، أي بعبارة أخرى تكون الأدوار ثنائية البعد؛ بعد يعكس الجانب الشخصي، وبعد ثان يرتبط بالبناء الاجتماعي.

ولكل فرد من الأفراد الفاعلين في النسق الاجتماعي مجموعة من الأدوار المتباينة، تقوم على التبادل للأدوار عبر متصل التأثير والتأثر. وهذا التبادل هو الدافع الأساسي للخروج من مستوى حياة الفطرة، وبلوغ المرء إلى مستوى من العلاقات الاجتماعية المتداخلة، وتجدر الإشارة إلى أن أداء الأشخاص لهذا الأدوار يختلف باختلاف معاييرهم و قيمهم وقدراتهم العقلية، هو شرط أساسي لوجود النسق الاجتماعي واستمراره في مجتمع معقد التكوين، ورغم تباين هذه الأدوار فهي تتوافق فيما بينها، سواء كان التوافق سلبيا يرمى إلى تجنب التعارض بين دور وآخر، أو كان ايجابيا يسعى إلى الارتباط بتحقيق أهداف جماعية مشتركة أثناء التفاعل العلائقي المنبني على النشاط التشاركي (أميرة هاشم عبد القادر محمد منصور، 2000، ص70).

هذا ويعد صراع الأدوار مرتكزا محوريا في تطبيق نظرية الدور، ويظهر صراع الدور غالبا في المواقف التي يدرك فيها مؤدي الدور وجود توقعات متعارضة بينه وبين المشارك معه في نفس الدور(نموذج علاقة الزوجين)، أين يشعر الطرفان أو أحدهما بوجود شكل من أشكال التعارض البيني يحول دون تحقيق التكامل والتوافق بين الأدوار المتبادلة، ويرجح المختصين في هذا المجال أن مصدر هذا الصراع مرتبط بالعوامل الثلاثة التالية:

– **الأول**: التوقعات غامضة غير واضحة: وفي هذه الحالة يشعر الفرد أن الثقافة التي ينتمي إليها لم تقدم معا لم واضحة للسلوك المرتبط بدور معين، وفي بعض الحالات يكون الفرد ملما بالمطالب المرتبطة بالدور لكنه لم يألفها بعد، وفي هذه الحالة يشعر بحالة عدم الطمأنينة أو الأمان نتيجة لعدم وثوقه من سلوكاته. هل هو ملائم ومرغوب؟ وهل هو المتوقع فعلا؟ وكيف يمكن أن يفهم أو يؤول من قبل الآخرين؟

– **الثاني**: متعددة وكثيرة: وهذا التعدد قد يرجع إلى تعدد الأدوار التي يقوم بها الفرد، نتيجة لتعدد المراكز الاجتماعية التي يشغلها، وقد يكون هذا التعدد ناتجا عن تعدد الأطراف الداخلة في قطاع الدور. فالدور هو دائما علاقة "متعدية" نحو الآخر بحيث لا نستطيع إلا نتصور وجود شبكة من العلاقات أو قطاعات من العلاقات في الدور الواحد، وأبسط صورة لهذا القطاع من العلاقات هي العلاقة الثنائية: (زوجة– زوج، أم– ابن).

– **الثالث**: أن تكون هذه العلاقات متعارضة فيما بينها: ويعتبر صراع الأدوار ظاهرة طبيعية ومن سماته أنه لا يبلغ من الضعف حدا يزيل من أمامه كل ما يعوقه، ويأخذ صراع الدور نمطين أحدهما داخلي ينشأ عن التعارض بين مكونات واتجاهات شخصية الفرد ومنظمات الدور والأخر خارجي ينشأ نتيجة مطالب الشخص بأداء دورين متعارضين في ان واحد.

ويشكل صراع الدور مظهر لمشكلة اللاتكامل في نسق الشخصية أو التفكك في البناء الاجتماعي، أو عدم الانسجام بين الشخصية والبناء، و قد يكون محصلة التفاعل بينهما، فمنابع الصراع ليست من صنع الذات بل هي نتيجة عدم التكامل بين عناصر النسق الاجتماعي ككل.

ومن جملة أمثلة صراع الأدوار كما أشار إليها بارسونز: الصراع بين التزامات الصداقة والالتزامات التنظيمية للمجتمع، أين يكون صراع الأدوار على أشده بين الأدوار الأسرية والأدوار المهنية، ولاسيما الصراع بين أدوار الأمومة ومطالب أدوار العمل (حالة المرأة المتزوجة العاملة خارج البيت)؛ أين تتعارض ببعض الأدوار المرتبطة بخصوصية فعل الأمومة، وما يتطلبه العمل وفق محددات موضوعة سلفا من طرف المجتمع. (أميرة هاشم،2000،ص61-62).

ولما يحدث صراع أو تداخل في الأدوار أو عدم فهم لمتطلبات هذه الأدوار من طرف أحد أو بعض الفاعلين في النسق الأسري مثلا: الزوجين، أو الأبناء...يتدخل أخصائي الخدمة الاجتماعية في المجال الأسري ليعمل على تشخيص الأسباب التي أدت إلى الموقف الإشكالي داخل هذا النسق، وتحديد أهم الأطراف التي يمكن أن تساعد على إعادة التوازن للأدوار، وبالتالي للنسق الأسري في ضوء البحث الحثيث عن العوامل في بيئة العميل الداخلية والخارجية، ويتم كل هذا في إطار ثلاثية الأهداف التي تحدد مسار تدخل الأخصائي وهي التدخل الوقائي، االعلاجي فالإنمائي، بالاعتماد على أدوات وطرق منهجية علمية وموضوعية ومهارات اتصالية يحددها الموقف الإشكالي وخصوصية السياق التفاعلي للعميل عبر مراحل تشخيصية، الغاية منها إعادة تفعيل أدوار العملاء داخل البيئة الأسرية بما يتماشى

ومتطلبات أدوارهم من جهة، والمتوقع منهم اجتماعيا من جهة ثانية، وهذا مايتوج في النهاية تدخل الأخصائي الاجتماعي بالنجاح في إعادة تفعيل الأداء للأدوار المتوقعة للعملاء في الوسط الأسري.(سلوى عثمان الصديقي،2001، ص151-157).

2– مدخل التحليل البنائي الوظيفي:

يستخدم هذا المدخل كاطار لفهم موضوعات الأسرة، أين ينصب على تحليل أجزاء البناء في المجتمع(الميكرو)، وابراز الترابط بين الأجزاء وتحليل الأجزاء والعلاقات بينها وبين الكل، كما يوجد هناك التحليل الوظيفي الشامل (الماكرو) والذي يركز على الأنساق الواسعة نسبيا.

وتعد النظرية الوظيفية من بين النظريات التي اهتمت كثيرا بدراسة الأسرة خاصة من حيث ارتباطها بالمؤسسات الموجودة في المجتمع، لأنها ترى أن المجتمع هو كل، بمعنى يشكل نسق موحد وأن كل جزء من نسق موحد يتأثر بباقي الأجزاء، وبالتالي فأي تغير في أحد الأجزاء يحدث معه تغيرات في الأجزاء الأخرى، باعتبار أن النسق يكون عادة في حالة التوازن الديناميكي المستمر، لذلك فإن التغير يحدث في حدود.

وحسب الاتجاه الوظيفي فان النسق يتضمن ثلاث وحدات رئيسية: الفعل كوحدة أساسية في النسق، والفاعل الذي هو جانب من نسق الشخصية السيكولوجية الذي له علاقة كوحدة مكونة في النسق الاجتماعي، والفاعلية التي يؤديها هذا الفاعل من موضعه في النسق، أي الدور الذي يقوم به. كما يؤكد هذا الأخير في دراسته للنسق الاجتماعي ما تقوم به الوحدة البنائية من وظائف داخل النسق من أجل تدعيم استمراره وبقاء النسق الاجتماعي ككل.

وعلى هذا الأساس يتشكل النسق الأسري ككل موحد من مجموعة من الأنساق الفرعية والتي تؤدي مجموعة من الوظائف، التي يقوم بها أفراد الأسرة للحفاظ على ما يسمى بالتساند الوظيفي،

والمدخل الوظيفي يربط استمرارية الأسرة بأدائها الوظيفي والتي تنقسم الى ثلاث أنواع وهي: وظائف الأسرة بالنسبة للمجتمع، وظائف الأنساق الفرعية داخل الأسرة بالنسبة للأسرة ككل أو بالنسبة لبعضها البعض، وكذا وظائف الأسرة بالنسبة لأفرادها باعتبارهم أعضاء فيها.

وجدير بالقول أن رواد هذه المقاربة النظرية قد شكلوا اتجاهين حسب كل من "ليذا وجون سانزوني وهما:(Letha and John Scanzoni, , 1981, p10).

– **الأول**: وهو اتجاه التحليل الوظيفي على مستوى الوحدات الكبرى، والذي يؤكد على أن الأسرة مؤسسة ومكون في إطار المجتمع ككل.

– **الثاني**: هو اتجاه التحليل الوظيفي على مستوى الوحدات الصغرى أي الوظيفة الجزئية، وهو يركز على الديناميات الداخلية للحياة الأسرية، مع عدم استبعاد البيئة الاجتماعية الخارجية في فعل التأثير على وظائف هذا النسق.

وعليه فان توصيف التغيرات التي تحدث في النسق الأسري هي امتداد للتفسير الوظيفي للتوازن، وتأكيدا لما يسعى إليه النسق من نظام، وهذه التغيرات هي نتاج العوامل الداخلية أو الخارجية، أو كلاهما مجتمعة.

والنسق الأسري كغيره من الأنساق الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بالأنساق الاجتماعية الأخرى، حيث تعد الأنساق الاقتصادية والثقافية من أبرز العوامل المؤثرة في الأسرة والتي تؤثر في التنظيم الاجتماعي للزواج، والقيود والمحرمات التي تفرضها على العلاقات الزوجية، ونظم النسب، ونظم القرابة، واكتساب اسم الأسرة، ونظم الملكية والمهنة والمكانة، ونظم الإعالة، وتوزيع السلطة داخل الأسرة أو خارجها، وتقسيم العمل والنشاط الاقتصادي بين الرجل والمرأة، وحقوق وواجبات الوالدين وغيرهما من الأقارب، وحقوق وواجبات الأطفال..الخ. (علياء شكري، 1994، ص133-134.)

وقد تأثرت الأسرة بمجمل التغيرات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية التي مرت بها المجتمعات في مختلف أنحاء العالم، فتغير بناؤها وانكمشت وظائفها، وأصابها التفكك؛ حيث كانت العائلة الممتدة في المجتمع التقليدي تقوم وحدها بمختلف الوظائف الاقتصادية القائمة على الوحدة الإنتاجية ووظائف التكوين والتنشئة الاجتماعية وغيرها، عكس الأسرة الزواجية التي أصبحت اليوم تعتمد في القيام بوظائفها على مؤسسات اجتماعية مختلفة (مؤسسات الحضانة ورياض الأطفال وبعض المؤسسات الإيوائية...) بدلا من التعاون الذي ساد قديما، فتحولت من الوظيفة الإنتاجية إلى وظيفة الاستهلاك، وكنتيجة لفقدان الأسرة لهذه الوظائف فان وليام أوجبرن يرى أنها أصبحت مفككة والدليل على ذلك هو تنامي عدد الأسر المفككة بسبب الطلاق.

إلا أن آراء أوجبرن هذه تعرضت للكثير من الانتقادات، حيث يرى بعض علماء الاجتماع أن الأسرة الزواجية تعرضت فعلا للتغير وفقدت بعض من وظائفها التقليدية، لكن هذا الفقدان يخص شكل ومضمون الأسرة بأكملها، فالعالم الاجتماعي تالكوت بارسونز لم يفسر التغيرات الحديثة التي عرفتها الأسرة على أنها انهيار أو تفكك بل على العكس، فقد أوضح أن عملية التمايز تؤدي إلى تزايد المؤسسات والهيئات والوحدات التي تقوم بوظائف محددة، وهذا يعني أن الوظائف التي كانت تقوم بها في الماضي أصبحت تقوم بها وحدات عديدة متخصصة، ويشير بارسونز إلى أن التغيرات التي تحدث في الأسرة تنطوي على مكاسب كما تنطوي على خسائر، والوحدة تفقد بعض أو كل وظائفها لتصبح أكثر حرية في تبني وظائف أخرى، وعليه فتحرر الأسرة من الأعمال العديدة التي كانت تقوم بها في الماضي يجعلها قادرة على أداء الأعمال المتبقية لها بطريقة أكثر نجاحا، كما تسبح في مركز يسمح لها بتلبية الاحتياجات العاطفية والشخصية لكل من البالغين والأطفال، ويؤكد **بارسونز** أن الأسرة أصبحت أكثر تخصصا عما كانت عليه من قبل، ولكن هذا لا يعني أنها أصبحت أقل أهمية لأن المجتمع أصبح يعتمد عليها أكثر في أداء العديد من وظائفه المختلفة.

أما الوظيفة التي تحتكرها الأسرة دون أي مؤسسة أخرى فهي وظيفة الإنجاب، ولكن حتى هذه الوظيفة دخل فيا طرف آخر في المجتمع الحديث له تأثيره الخاص، ويظهر في السياسات السكانية التي أصبحت تنتهجها بعض الدول التي ترغب إما في الحد من المواليد خصوصا في الدول التي تعاني الكثافة السكانية مع قلة الموارد، أو أخرى تشجيع الزيادة السكانية التي تبرز من خلال الإعانات المقدمة للأسر كالعلاوات لكل مولود جديد، إعانات السكن، أو منح راتب لكل مولود.

لهذا نجد بارسونز يقرر بأن أهم وظيفة للأسرة هي التنشئة وتربية الأطفال، إذ أن الطفل يصل إلى نمط مستقر من التفاعل مع والديه في مراحل عمرية معينة، ولكن هذا التوازن لا يلبث أن ينهار ليحل محله التوتر والضغط، ثم يؤدي ذلك إلى قيام توازن جديد يشهد على تحقيق استيعاب أنماط قيمية جديدة تلاءم المرحلة العمرية الجديدة، وهنا نجد في النسق الاجتماعي الأسري ميكانيزمات محددة تمد الطفل بأساليب معينة كالتنشئة الاجتماعية التي يتغلب بها على هذه التوترات والضغوط وبذلك يساعد على قيام التوازن ، وتحقيق الهدف والتكامل والمحافظة على بقاء النمط، أو النموذج وامتصاص التوتر(سلوى عثمان الصديقي،2001، ص160).

ومن ناحية أخرى فان الأنساق الاجتماعية الأخرى ذات تأثير مباشر على النسق الأسري، ومن شأن هذا التأثير أن يجعل البناء الأسري عرضة للتعديل والتغير تبعا للتغيرات التي تحدث في تلك الأنساق نتيجة للترابط الموجود بين التغيرات الأسرية من جهة، وبين التغيرات التي تحدث في تلك الأنساق من جهة أخرى. وتعتبر كل من الأنساق الاقتصادية والتعليمية والنسق الديني وسياسة الدولة في تنظيم الأسرة، ذات تأثير واضح على شكل الأسرة وتكوينها الذي يعتبر نتاجا للنسق الاجتماعي الكلي، لذلك فانه لا يمكن دراسة الأسرة وأنساقها الفرعية بمعزل عن باقي الأنساق الأخرى في إطار النسق الكلي.

ومن خلال ما تم عرضه يمكن القول أن الوظيفية يعد اتجاها نظريا محافظا في علم الاجتماع، ويعني هذا أن قضايا الصراع والتغير والتحول تكاد تكون من القضايا المهملة والمهمشة من قبل أصحاب هذا الاتجاه، حيث تنظر الوظيفية إلى أي شيء في الوجود على أنه نسق، وهذا النسق يتكون بدوره من مجموعة من الأنساق الفرعية ويتوقف استمرار وجود النسق وبقائه على مدى قيام هذه الأنساق الفرعية بوظائفها في مجال الوفاء بحاجات الأعضاء أوالعناصر التي تنتمي إلى هذا النسق.(سمير نعيم، 1982، ص ص189-190).

وتنطلق المقاربة الوظيفية من مسلمة مفادها أن خلل النسق وانحرافه أمر عارض نسبي وظرفي، في حين أن الثبات والتوازن والاستقرار هو الأمر المطلق والحالة الطبيعية لوجود النسق. (محمد أحمد الزغبي، 1991، ص 120-121) وهو ما يؤكده تالكوت بارسونز بقوله: "كل نسق اجتماعي يحتوي بداخله على دوافع قوية للتوازن والاستقرار لمواجهة العوامل والمؤثرات الخارجية" (أحمد زايد، 1986، ص259-260).

كما يرى أيضا أن علاج النسق الاجتماعي يجب أن يكون في إطار التعامل معه كموجود متميز ومستقل، وليس كمركب منبني على سلوكيات الأفراد فحسب، وعليه ينبغي أن ننظر للأسرة كبناء موحد مترابط الأجزاء ينمو من خلال البيئة الطبيعية مع أجزاء في علاقة تبادلية ناتجة عن تفاعل الأفراد، الذين هم في حركة مستمرة دائمة، ويجب أن ننظر لها كأشياء ثابتة بغرض التحليل فقط.

وبناء على هذا كله فالمقاربة النظرية الوظيفية تعطي تصورا واضحا لأخصائي الخدمة الاجتماعية في المجال الأسري، ليتدخل مهنيا من أجل فهم الخلل البنائي الوظيفي الذي طال هذا النسق، سواء بفعل عوامل خارجية في اطار العلاقة بين الأسرة والنسق المجتمعي ككل، أو نتاج عوامل البيئة الداخلية للنسق الأسري في حد ذاته جراء خلل في أنساقه الفرعية الجزئية، وبذلك يستطيع التعامل مع مشكلات العميل، ويعمل على ايجاد العلاج اللازم لتمكين أفراد الأسرة من التوافق والانسجام والتماسك، وتجنب التفكك والانحراف.

من هذا المنطلق جاءت هذه النظرية لاعطاء اطار تصوري لفهم موضوعات الأسرة والتأثيرات المستمدة من الأنساق الاجتماعية الأخرى في المجتمع.(رشيد زرواتي، 2000،ص128).

3– نظرية العلاج الأسري:

يقصد بالعلاج الأسري بأنه العلاج النفسي لنسق اجتماعي طبيعي، وتعد الأسرة الوسيط للمقابلات المشتركة الخاصة بالعلاقات الشخصية، والعلاج الأسري يقوم أساسا على أن الأسرة هي وحدة في ذاتها، وليس أفرادا وهدفها هو تقوية بنائها ككل نفسيا واجتماعيا لبلوغ أقصى درجة من الملائمة والتوافق، وعليه فالعلاج الأسري هو علاج للأسرة ككل (سلوى عثمان الصديقي، 2001، ص170).

وتستخدم الأسرة في العلاج للوصول الى تشخيص شامل لحالة الفرد العميل المرضية، وتحول الأسرة الى جماعة وظيفية أكثر ايجابية، فالأسرة هي العميل، ويتجه التدخل العلاجي ناحية جماعة الأسرة الأولية(الزوجين) بجانب شبكة الأقارب؛ فالعلاج الزوجي المشترك، وشبكة العلاج، والعلاج الأسري المركب، والعلاج المؤثر المركب، كلها فروعا متخصصة لطريقة العلاج الأسري، وعليه فوحدة المعالج الأسري(الأخصائي) قد تكون أكثر اتساعا من نظام الأسرة الضيقة.كما قد يكون العلاج الأسري مطابقا تماما لوصفة علاج نظام الأسرة(رشيد زرواتي، 2000، ص130).

ويستطيع الأخصائي المعالج ملاحظة المشاعر وصور السلوك التفاعلي بين أفراد الأسرة، وتأويل دلالاتها اللفظية أو غير اللفظية، ذلك أنها قد تدل على مظاهر الصراع في الأسرة، حيث غالبا ما يتعامل الفرد من خلال دوافعه الذاتية، وهنا يعمل الأخصائي المعالج على تعديل اتجاهات العملاء بما يسهم في إحداث التوازن والاستقرار للنسق الأسري ككل موحد. (إقبال محمد بشير وآخرون، 1980، ص110).

4- نظرية الأزمة:

تعتبر نظرية الأزمة من أبرز المداخل العلاجية لمساعدة الأفراد والجماعات على مواجهة مشكلاتهم الطارئة، وقد تزامن ظهور هذه النظرية مع مجموعة الكتابات في مطلع القرن العشرين، وكانت إسهامات كل من: هارتي هارتمن،أريك ديكسون، وجين باجيت بداية فعلية للفت النظر لما يواجه الإنسان في مراحل نموه المختلفة من مشكلات وأزمات، وأثر هذه الأخيرة على على الفرد، ليأتي بعد ذلك توماس أليوت الذي كتب عن الأزمات الأسرية وحاول تصنيفها (رشيد زرواتي، 2000، 134-135) ومن بين الأسس التي تقوم عليها هذه النظرية:

- أن الفرد أو الجماعة معرض لضغوط مختلفة داخلية وخارجية خلال حياته، مما تجعله بحاجة ماسة لإعادة تكيفه، بتغلبه على هذه المشكلات.
- تؤدي الأحداث التي تواجه الأفراد والجماعة إلى اضطراب مكونات العناصر الإنسانية للفرد.
- خلال موقف الأزمة تصبح الميكانيزمات الدفاعية المألوفة ضعيفة، وتصبح السمات أكثر انفتاحا للمؤثرات الخارجية للتغيير، فنسبة قليلة من المساعدة بطريقة ملائمة في الوقت المناسب قد تكون أكبر فاعلية من مساعدة مركزة أكبر حينما يكون الفرد أقل انفتاحا واستعدادا لإحداث التغيير.

وجدير بالإشارة أن التدخل في الأزمة لا يعن صورة مختصرة للعلاج الطويل المدى، بل أنه شكل أو صورة خاصة من العلاج تتناسب مع الموقف الخطير أو التأزم.وهناك متطلبات أساسية يجب توفرها في الأسرة كحد أدنى لضمان فعالية ونجاح التدخل بأسلوب الأزمة من أهمها:الروابط والعلاقات الأسرية الايجابية، والقدرة على التفاعل والارتباط بالآخرين، ومن بينهم الأخصائي الاجتماعي، ومن جملة الأهداف التي يسعى الأخصائي الاجتماعي الذي يعتمد على مدخل الأزمة في المجال الأسري: تخفيف القلق وتقديم يد العون وتحرير العميل من الطاقة السلبية، والرفع من الروح المعنوية لكي يتجاوب العملاء بشكل ايجابي، وذلك ليتسنى لهم تخطي صدمة الأزمة، وبعدها إمدادهم بالمساعدات حسب طبيعة الاحتياجات التي يفرضها موقف الأزمة الراهن، وهكذا يساهم الأخصائي في إعادة تأهيل أفراد الأسرة العملاء بما يعزز ثقتهم بأنفسهم، وتماسكهم لمواجهة واقع بعد الأزمة.(سلوى عثمان الصديقي ،2001، 181-182).

وعطفا على ما تقدم من تصورات ورؤى، وعلى اختلاف وتباين الأفكار لدى كل منطلق أو مقاربة نظرية، نشير الى أن المشكلات الاجتماعية التي أضحت تعايشها مؤسسة الأسرة في الوقت الراهن، ليست هي نفسها فيما مضى، غير أننا لا نزال نعاود الاحتكام في التفسير والتشخيص لعديد الظواهر والمشكلات الحالية، للمقاربات الكلاسيكية، والتي جاءت لتفسير واقع ومرحلة لها خصوصيتها السوسيوثقافية، والتاريخية، ولا ندعو في هذا المقام للتخلي عن هذا التراث العلمي والتراكم المعرفي، بقدر

ما هي دعوة للبحث عن وصفات معرفية غير جاهزة، بل يجب أن تجهز لتكون قادرة على ايجاد حلولا للواقع المأزوم، والذي أصبح يتسم بهشاشة الروابط الانسانية والاجتماعية في زمن الصلات العابرة، على حد تعبير زيغمونت باومان.(زيغمونت باومان،2016).

خاتمة:

كثيرة هي المداخل والرؤى النظرية التي تناولت قضايا الأسرة من منظور الخدمة الاجتماعية وغيرها من الحقول المعرفية، وهذا له دلالة هامة تكمن في أهمية هذا النسق في المجتمع وما يقدمه من أدوار في الإعداد والتنشئة للأجيال بغية تنمية المجتمع، ومهما تباينت هذه الطروحات في التوصيف والتشخيص، فإننا نعتقد أن التغير والتحول البنائي والوظيفي للأسرة كمؤسسة اجتماعية طبيعية، وما أفرزه من مشكلات وظواهر مرضية، بات يتجاوز حدود التنظير التقليدي والمقاربات الكلاسيكية، فمشكلات العائلة الممتدة ليست نفسها مشكلات الأسرة النووية الحديثة، وخصوصية مشكلات الأسرة العربية ليست كمثيلاتها الغربية...ومجتمع القرن العشرين ليس هو مجتمع القرن الواحد والعشرون؛ إننا الآن نعيش تحت صدمة التحول المتسارع المتجاوز للتفسير القبلي، فنحن بحاجة إلى إعادة النظر جذريا في تفسير الواقع وحقائق تموجاته وتحولاته.

إن التكامل المعرفي وإعادة التحالف الفكري ونسيان التجاذبات السطحية في التوصيف من شأنه أن يجنبنا هدر الوقت والجهد، ويجعل أولويتنا واحدة وموحدة، وهي البحث الجاد عن إنقاذ إنسانية الإنسان من الضياع ومن عالم اللاقيمة واللامعنى التي أفرزها راهن العصر.

إننا نعتقد أن النسق الأسري هو الحلقة الأولى والمفصلية في سلسلة المستشرف من الأدوار والاستراتجيات الواجب الاهتمام بها والحفاظ على تماسكها قبل فوات الأوان.وذلك من خلال التشخيص العلمي والواقعي لمختلف المشكلات التي أضحت تهدد فاعليتها في المجتمع. واستثمار جميع طروحات وتصورات مختلف الحقول المعرفية على غرار العلوم النفسية والتربوية ، وعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، وحتى الرؤى الفلسفية.

فهرس المصادر والمراجع

الكتب:

- الوحشي احمد البيري: **الأسرة والزواج، علم الاجتماع العائلي**، منشورات الجماعة المفتوحة، طرابلس، د ط، 1998.
- مراد زعيمي: **مؤسسة التنشئة الاجتماعية**، منشورات باجي مختار، عنابة، دط،2006
- عبد اللطيف حسين فرح: **العلاقة الذكية داخل الأسرة**، دار الحماد للنشر والتوزيع، السعودية، ط1، 2007.
- سناء الخولي : **الأسرة والحياة العائلية**، دار النهظة العربية ، بيروت، دط، 1974.
- حسين عبد الحميد احمد رشوان: **البناء الاجتماعي والأنساق الاجتماعية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، د ط، 2007.
- أحمد هاشمي: **علاقة الأنماط السلوكية للطفل بالأنماط التربوية الأسرية**، دار قرطبة، وهران، ط1، 2004.
- مختاري عادل وآخرون:**موسوعة العلوم الاجتماعية**،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999.
- محمد عبد الفتاح:**العلاقات العامة في المؤسسات الاجتماعية** ط2، الإسكندرية، مصر، 1997.
- هناء حافظ بدوي: **إدارة وتنظيم المؤسسات الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002.
- أحمد مصطفى خاطر: **الإدارة وتقويم مشروعات الرعاية الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1990.
- محمد فريد: **تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية –مفاهيم فلسفة مبادئ قوة القلوب**،كلية الخدمة الاجتماعية، القاهرة، ط1، 2000.
- هناء حافظ بدوي: **إدارة وتنظيم المؤسسات الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002.
- سهير أحمد كامل، شحاتة سليمان محمد: **تنشئة الطفل وحاجاته بين النظرية والتطبيق**،مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2008.
- عبد اللطيف مصلح: **مشاكل الوسط الأسري وعلاقتها بانحراف الأحداث في المجتمع المغربي**، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، ط1، الرباط، 2004.
- عبد المحي محمود حسن صالح: **الخدمة الاجتماعية ومجالات الممارسات المهنية**، دار المعرفة الجامعية، مصر، دط، 2002.

- مصطفى الخشاب: **دراسات في علم الاجتماع العائلي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، دط، 1990.

- سهير أحمد معوض: **علم الاجتماع الأسري**، مركز التنمية الأسرية، جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية، دط، 2009.

- مصطفى الخشاب: **دراسات في علم الاجتماع العائلي**، بيروت، دار النهضة العربية، دط، 1990.

- حسن عبد الحميد أحمد رشوان: **البناء الإجتماعي الأنساق والجماعات**، مؤسسات شباب الجامعة، القاهرة، مصر، دط، 2008.

- زيغمونت باومان: ترجمة: حجاج أبو جبر: الحب السائل عن هشاشة الروابط الانسانية، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت،2016.

- زينب محمد حقّي ونادية أبو سكينة: **العلاقات الأسرية بين النظرية والتطبيق**، دار الخوارزمي، جدّة، المملكة العربية السعودية، دط، 2009.

-جلال الدين الغزاوي:**مهارات الممارسة في العمل الاجتماعي**، منشورات ذات السلاسل، الكويت،1996.

- ابن منظور،جمال الدين أبو الفضل، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، 1999.

- عبد الله زاهي الرشدان:**التربية والتنشئة الاجتماعية**، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 2005..

- عبد السلام حامد زهران:**علم النفس الاجتماعي**، عالم الكتب، ط3، القاهرة،1977.

- عامر مصباح : **التنشئة الاجتماعية والسلوك الانحرافي لتلميذ المدرسة الثانوية**، ط1، الجزائر،شركة دار الأمة للنشر والتوزيع، 2003.

- عبد المنعم محمد حسين، **الأسرة ومنهجها التربوي لتنشئة الأبناء في عالم متغير**، القاهرة، مكتبة المصرية، 1985.

- صلاح الدين شروخ: **علم الاجتماع التربوي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، دط، 2004.

-مصباح عامر: **التنشئة الاجتماعية والسلوك الإنحرافي لتلميذ المدرسة الثانوية**، دار الأمة للطباعة والنشر،الجزائر، ط1، 2003.

- خيري خليل الجميلي: **الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة والطفولة**، الإسكندرية، مصر، دط، 1993.

- عبد القادر القصير: **الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1999.

-مهدي محمد القصاص: **علم الاجتماع العائلي**، جامعة المنصورة، مصر، دط، 2008.

- مصطفى بوتفنوشت: **العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، دط، 1984

- محمد السويدي: **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**، دون دار نشر ، بن عكنون الجزائر، دط، 1990.

- سلوى عثمان الصديقي: **خدمة الفرد في محيط الخدمة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003.

- محمد سيد فهمي: **الخدمة الاجتماعية**، دار الوفاء، ط1، الإسكندرية، مصر، 2007.

- رمضان السيد: **إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجالات الأسرة والسكان**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999.

- محمود خليفة:إنصاف عبد العزيز عوض: **الخدمة الاجتماعية وأساليب الرعاية–رؤية نقدية للأساليب والممارسات**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1987.

- سامية محمد فهمي، منال طلعت محمود: **الخدمة الاجتماعية (نماذج الممارسة)**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005.

- عصام توفيق قمر وسمير فتحي مبروك: **مقدمة في الخدمة الاجتماعية**، دار الفكر، ط2، عمان، الأردن، 2012.

- مدحت محمد أبو الشعرى، **الخدمة الاجتماعية الوقائية**، مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة، مصر، 2008.

- سيد أبو بكر حسانين: **طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع**، مكتبة الأنجلوالمصرية، ط6، 1992.

- الفاروق زكي يونس: **الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي**، ط2، عالم الكتب، القاهرة، 1978 .

- السيد عبد الحميد عطية وهناء حافظ بدوي: **الخدمة الاجتماعية ومجالاتها التطبيقية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1998.

- سماح سالم نجلاء صالح: **أساسيات العمل في الخدمة الاجتماعية**، ط1، عامل الكتب الحديث، الأردن، 2010.

- خليل المعايطة : **مدخل إلى الخدمة الاجتماعية**، دار الفكر، ط2، عمان، الأردن، 2009 .

- عني ناصر حسين القريشي: **الخدمة الاجتماعية في المؤسسات العدلية**، ط1، دار صفار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2012.

- عمر أحمد همشري: **التنشئة الاجتماعية للطفل**، دار صفاء الدين للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2003.

- علياء شكري، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1994.

- سمير نعيم، ، **النظرية في علم الاجتماع**: دراسة نقدية، القاهرة، دار المعارف، ط 3، 1982.

- محمد أحمد الزغبي، **التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البورجوازي والاشتراكي**، بيروت، المؤسسة الجامعية،ط 4، 1991.

- أحمد زايد، **علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية**، القاهرة، دار المعارف، ط 2، 1986.

- إقبال محمد بشير وآخرون، **مدارس واتجاهات خدمة الفرد**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،1980.

رسائل وأطاريح:

- زغينة نوال: "دور الظروف الاجتماعية للأسرة على التحصيل الدراسي للأبناء"، (أطروحة الدكتوراه، علم الاجتماع، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008).

- أميرة هاشم عبد القادر محمد منصور: "صراع الأدوار التي تؤديها المرأة الريفية في بعض العمليات الاجتماعية،" (ماجستير في عالم الاجتماع الريفي، جامعة المنصورة، كلية الزراعة، قسم، الإرشاد والاجتماع الريفي، مصر، 2000).

- رشيد الكنوني: "التنشئة الاجتماعية للطفل المعاق: دراسة نفسية اجتماعية لقضايا الاندماج"، (أطروحة دكتوراه دولة، بحث منشور، سلسلة دراسات وأبحاث رقم 04، منشورات فكر، المغرب، 2007).

- بن قطيب عائشة: "التحضر و تغير بناء الأسرة الجزائرية"، (رسالة لنيل شهادة الماجستير ،علم الاجتماع، جامعة الجزائر ،1993-1994).

مقالات:

- العمري عيسات: "التنشئة الاجتماعية للأبناء في الأسرة الجزائرية"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة سطيف، الجزائر، ع08، ماي 2009.

المراجع باللغة الأجنبية:

-Mustapha Boutefnouchet :**La famille Algérienne**, évolution et caractéristiques récentes, Alger, 1982.

-Alfred Kahn , **Social Policy and Social Services,** House, New York ,1973,

HemaGoonatilak , **Status of women, women in changing world**, Tokyo, Asahi, 1985.

Letha and John Scanzoni, **Men women and change**, New York, McGraw hill, 198.1

فهرس الملاحق